

٢٤٦

فلاج العقبية وضيق تيران

إعداد الأستاذ المساعد الدكتور عبد الله محمد العبد

إعداد اللجنة المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع

دراسات حول قضية

خارج العقبة ومضيق تيران

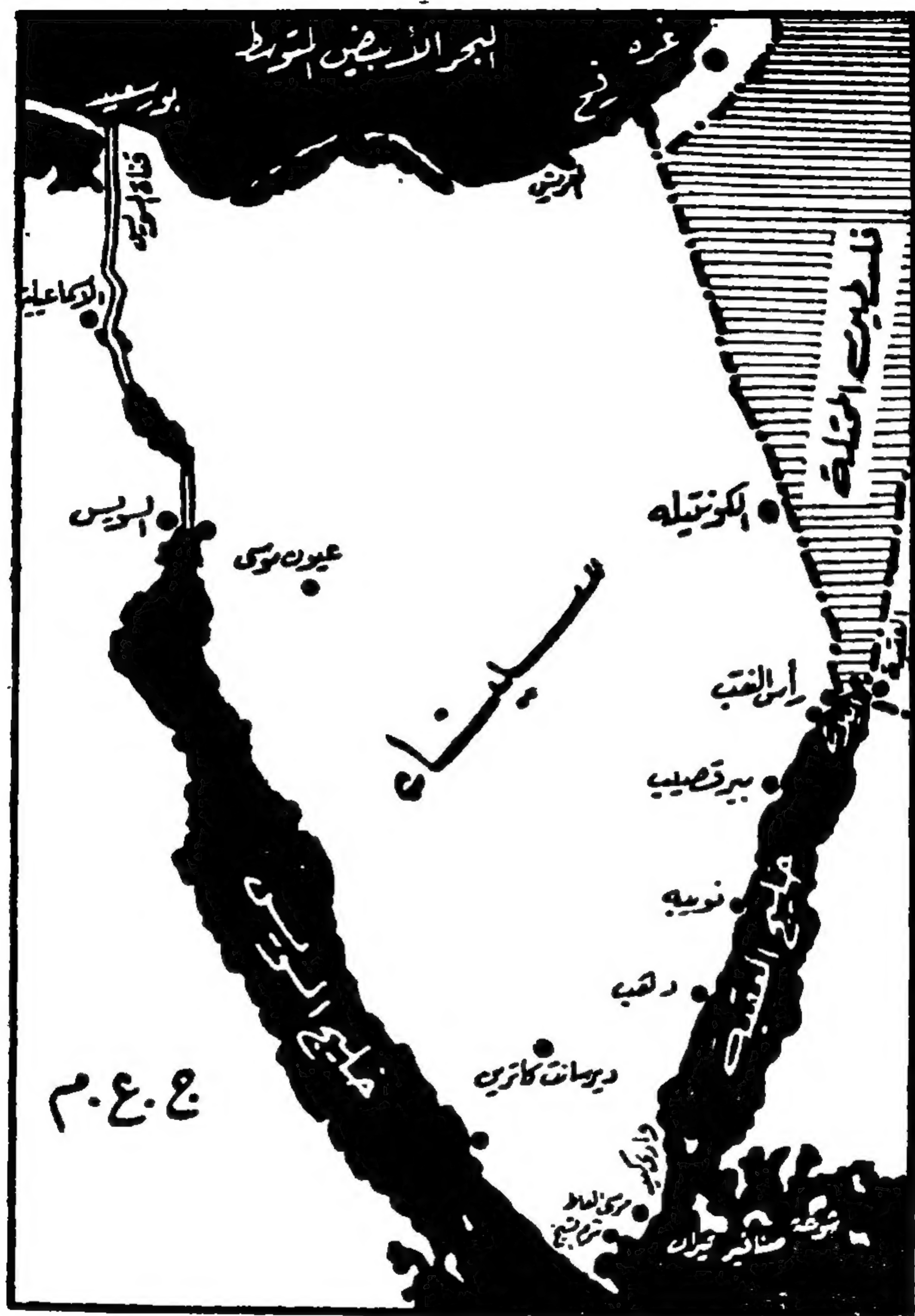
دكتور محمد حافظ غانم

دكتور بطرس غالي

دكتورة عائشة راتب

هذا الكتاب إهداء من

مكتبة يوسف درويش



تقديم

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع

إن صلابة الشعوب تمتحن بالتجربة . والنكسة التى لحقت كفاحنا ضد قوى الاستعمار والعدوان . . ليست نهاية لهذا الكفاح . إن طريق الكفاح فى سبيل الحق والحرية طويل ممدود .

وقد يبدو أن العودة اليوم إلى عرض موقفنا العادل بشأن قضية خليج العقبة ومضيق تيران ، قد فات أوانها . ولكن النظرة الفاحصة الشاملة التى نحتاج إليها اليوم على عملنا ، تقتضى أن نعود فنعرض على الرأى العام العربى والعالمى موقفنا فى القرار الذى اتخذناه يوم ٢٢ مايو بإغلاق خليج العقبة فى وجه العدو لإسرائيل . . .

وسيتبين الرأى العام العربى والعالمى أنه برغم وضوح حقنا فى بسط سيادتنا على مياهنا العربية ، فإن الاستعمار الأنجائى أمريكى كان ينصب شبك مؤامرة مع العدو لإسرائيل للعدوان على حق الأمة العربية فى الحياة والحرية . . وإن شعارات السلام وحرية الملاحة التى كانت ترددها القوى

الرجعية الاستعمارية ، لم تكن إلا ستاراً تخفى وراءه إنكارها لحقوق الشعوب وانتهاكها لميثاق الأمم المتحدة .

لقد ثبت أن خطة كانت تعد لغزو سوريا ، فتحركت قواتنا المسلحة . وكان مؤدى ذلك أن نطلب انسحاب قوات الطوارئ الدولية وأن تعود قواتنا إلى شرم الشيخ المتحكم في مضيق تيران ، والذي كان العدو لإسرائيل يستخدمه كأثر من آثار العدوان الثلاثى الذى وقع علينا عام ١٩٥٦ . وبعد ذلك بأيام تجدد العدوان وانكشفت أبعاد المؤامرة الرهيبة على القومية العربية وثورتها الاجتماعية التحررية في هذه المنطقة التى كان الاستعمار يريد لها أن تظل خاضعة لنفوذه .

فالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، إذ تنشر أعمال ندوة قضية خليج العقبة ومضيق تيران التى دعت إليها يوم ٢٩ مايو ١٩٦٧ ، أى قبل وقوع العدوان بأسبوع ، إنما تؤكد بذلك عدالة القضية التى يدافع عنها الشعب العربى وتكشف المؤامرة المدبرة ضد حقوقه المشروعة ، وتشهد العالم على أننا - وقد شهرنا سلاحنا لرد العدوان - كنا نحمل باليد الأخرى حقنا واضحاً .

لقد أثبتت الدراسات التى قامت بها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع حول موقف الجمهورية العربية المتحدة من قضية خليج العقبة ومضيق تيران ، أن هذه القضية جزء لا ينفصل عن القضية الأصلية : قضية فلسطين . والوقوف في وجه الاستعمار الذى خلق

وجوداً عدوانياً عنصرياً في قلب الوطن العربي . لقد نوقشت في هذه الدراسات جميع الجوانب القانونية والسياسية والدولية المتعلقة بهذه القضية . وانتهت إلى مشروعية القرار الذي اتخذناه بشأن منع سفن العدو لإسرائيل من المرور في مضيق تيران . وهي نتيجة أقرت بسلامتها مجلة الإيكونوميست البريطانية نفسها في عددها الصادر بتاريخ ٣ يونيو ١٩٦٧ . لقد ذكرت المجلة البريطانية أن موقف الجمهورية العربية المتحدة من قضية خليج العقبة موقف قوي ، وسأقت أربع حجج مؤيدة لذلك . فقالت إن اتفاقية الهدنة ، برغم إنكار بن جوريون لها ، ما زالت هي الأساس القانوني الوحيد الذي يحكم علاقتنا بإسرائيل ، وإن هذه الاتفاقية تحظر على أى دولة أن تستعمل المياه الإقليمية للدولة الأخرى . وقالت ثانياً إن مضيق تيران يعتبر مياهاً إقليمية مصرية ، لأن اتساعه لا يتجاوز ثلاثة أميال . وأما الحجة الثالثة ، التي ساقها الإيكونوميست فهي أن مصر لم توقع أبداً أى اتفاق لاعتبار خليج العقبة ممراً دولياً أو لضمان حرية المرور لإسرائيل . . . وأخيراً ، فإن همرشولد قد أوضح بجلاء حينما انسحبت إسرائيل من شرم الشيخ بعد عدوان ١٩٥٦ ، أنه لا يجوز إضافة أية شروط ، وأن قوات الأمم المتحدة لم تذهب إلى هناك إلا بموافقة مصر . وانتهت المجلة البريطانية إلى أن مرور إسرائيل منذ ذلك الحين لم يكن له سند من القانون . وهي نفس الشيعة التي كان قد انتهى إليها أساتذة القانون الدولي في الندوة التي دعت إليها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع

بالاشتراك مع كليتي حقوق القاهرة وعين شمس وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية^(١) . . .

إن رجال العلم الذين لم يترددوا حينما أطلقت أول طلقة عدوانية في أن يحملوا السلاح مرشحين بالموت في سبيل وطنهم ومبادئه ، يشهرون أيضاً سلاحاً ماضياً في المرحلة الحالية . . هو التوعية ومخاطبة الشعوب الصديقة والجماهير في كل مكان في العالم ممن قد لا تكون الرؤية واضحة تماماً أمامها .

إن العلم في هذه المعركة المستمرة حتى النصر . . يجب أن يكون في خدمتها .

(١) وقد افتتح هذه الندوة يوم ٢٩ مايو ١٩٦٧ الدكتور محمد حلمي مراد مهير جامعة القاهرة ورئيس الجمعية بالنيابة ، وشهدا جمع كبير من المثقفين بالقانون الدولي والمهتمين بالدراسات السياسية وأساتذة الجامعات ورجال القضاء والقانون والقوات المسلحة وأعضاء الجمعية ، وقد كان من بينهم السيد حسن صبرى الخولى الممثل الشخصى لرئيس الجمهورية والسيد عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية والسيد عصام الدين حسونة وزير العدل والسيد محمد أبو نصر عضو الامة العامة للاتحاد الاشتراكي والسيد خالد محيى الدين السكرتير العام للمجلس القسومى للسلام والسيد بدوى حمودة وزير العدل السابق والسيد عادل يونس رئيس محكمة النقض والسيد محمد عبد السلام النائب العام والسيد عبد الحليم الجندى رئيس ادارة قضايا الحكومة والسيد على نور الدين مدير النيابة الادارية والدكتور محمد زكى شافعى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والدكتور اسماعيل غنم عميد كلية الحقوق - عين شمس والدكتور رمزى سيف عميد كلية حقوق القاهرة بالنيابة . والسيد السفير حافظ أبو الشهود مدير المعهد الدبلوماسى بوزارة الخارجية . كما شهدا ممثلون عن الامة العامة لمجلس الامة وعن الاتحادات العربية .

إنه يخدم وحدتنا الوطنية التي تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . .
وهو يخدم وحدة الأمل والكفاح التي جمعت لأول مرة الشعب العربي
في المشرق والمغرب . إنه يدعم إيماننا بالمثل التي تناضل في سبيلها . .

إن هذه ساعة للعمل وليست ساعة للمحزن . .

ولهذا فإننا ننشر هذه الدراسات .

عاش نضال الشعب العربي . . للحق والحرية والعدل . .

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع

السكرتير العام

دكتور جمال العطيفي

كلمة الدكتور محمد حلمى مراد

مدير جامعة القاهرة بالنيابة

ورئيس الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والتشريع بالنيابة

فى افتتاح ندوتها عن خليج العقبة

يعتبر يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٦٧ يوماً مشهوداً فى تاريخ الأمة العربية بل فى تاريخ العالم بأسره ، وقد وقف الرئيس جمال عبد الناصر فى ذلك اليوم فى مركز القيادة المتقدمة للقوات الجوية معلناً إغلاق خليج العقبة فى وجه السفن الإسرائيلية وفى وجه كل سفينة أخرى تحمل المواد الاستراتيجية إلى إسرائيل ، فأعاد قائد العروبة الأمين الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء الغاشم فى سنة ١٩٥٦ وأمسك بين يديه القويتين زمام الموقف ، وعادت الجمهورية العربية المتحدة إلى مباشرة حقوق السيادة على مياهها الإقليمية ، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية حامية إسرائيل وعدوة العرب أن تصف استرداد هذا الحق المسلوب بوصف العدوان غير المشروع ، ولا يخفى أن نجاحنا فى هذه المعركة سواء بمنحت الولايات المتحدة إلى السلم ومن ورائها صنيعتها إسرائيل بالالتجاء إلى الأمم المتحدة ، أو أعمى الغضب والاندفاع بصيرتها فعمدت إلى الاشتباك المسلح - إنما يتوقف على قوة إيماننا بحقنا وعلى قدرتنا فى إقناع الرأى العام العالمى بصلافة

هذا الحق . وقد رأت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع إيماناً منها بوجوب أن يكون العلم فى خدمة هذه المعركة التى يخوضها الشعب العربى ضد إسرائيل والاستعمار والرجعية أن تعقد هذه الندوة عن قضية خليج العقبة بالاشتراك مع الجامعات فيقدم لنا الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى بكلية الحقوق بجامعة عين شمس تقريراً عن هذه القضية من وجهة نظر القانون الدولى ثم يعقب على هذا التقرير كل من الأساتذة الدكتور عائشة راتب أستاذة القانون الدولى العام المساعدة بكلية حقوق القاهرة والأستاذ الدكتور بطرس غالى أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة . ويطيب لى أن أعلن أن الجمعية قامت بطبع هذا التقرير لتوزيعه على أوسع نطاق تعميماً للفائدة منه ، وأنها تعد له ترجمتين باللغتين الإنجليزية والفرنسية ستولى توزيعهما على الصحف العالمية ووكالات الأنباء والسفارات الأجنبية والجامعات والمعاهد فى خارج الجمهورية ومكاتبنا الثقافية فى الخارج . هذا وسوف يصدر عن ندوتنا هذه قرارات يعرضها علينا الأستاذ الدكتور جمال العطيفى السكرتير العام للجمعية ٢ بخلاصة ما تنهى إليه مناقشاتنا من حقائق يدعمها القانون والعرف الدوليان . ولتسمحوا لى بأن يتفضل أخى الدكتور محمد حافظ غانم ليعرض على حضراتكم تقريره عن قضية خليج العقبة .

قضية خليج العقبة ومضيق تيران

للدكتور محمد حافظ غانم

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى

بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

وعضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع

تنقسم المشكلة الفلسطينية إلى مشكلة أصلية وإلى مجموعة من المشكلات الفرعية .

والمشكلة الأصلية هي مشكلة إنشاء إسرائيل في قلب العالم العربى فى أعقاب تنفيذ خطة بعيدة المدى رسمها الاستعمار بالتحالف مع الحركة الصهيونية . . . ولقد تفرع عن هذه المشكلة عدد من المشكلات الفرعية من بينها مشكلة اللاجئين العرب ، ومشكلة تحويل مجرى نهر الأردن ومشكلة خليج العقبة ،

ويتناول هذا البحث بصفة خاصة مشكلة خليج العقبة وما يتصل بها من الملاحاة فى مضيق تيران . . على أنه من الضرورى لفهم موقف الجمهورية العربية من قضية خليج العقبة ومضيق تيران ، أن يمهّد لذلك بالإشارة إلى مشكلة الوجود الإسرائيلى فى فلسطين ، وذلك على اعتبار

أن ادعاءات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بشأن خليج العقبة ومضيق تيران تستند في جوهرها إلى الوجود الإسرائيلي في إيلات في شمال خليج العقبة .

الوجود الإسرائيلي في فلسطين

في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ تم إعلان وجود دولة يهودية في قلب العالم العربي . . . ولقد جاء ذلك في أعقاب مخطط استعماري بعيد المدى للاستيلاء على المنطقة العربية ولتكوين مستعمرة توطنية لليهود في فلسطين كحلقة من حلقات الغزو الاستعماري لشعوب آسيا وأفريقيا . . . ولقد كان احتلال بريطانيا لفلسطين في ١٩١٧ وإصدارها وعد بلفور الذي أعلنت فيه خطتها الخاصة بتأييد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني في ١٩٢٢ وقيام بريطانيا بفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية على نطاق واسع وبتدعيم المجتمع اليهودي المستعمر اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ، هي الخطوات التي مهد بها الاستعمار لإنشاء إسرائيل . . . وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تولت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة للمعسكر الغربي اتخاذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإعلان إنشاء إسرائيل ، مشركة معها في المسؤولية الأمم المتحدة التي كانت تتمتع فيها الولايات المتحدة

الأمريكية بنفوذ هائل في ذلك الوقت . وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة الضغط على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ •

ولقد عارض شعب فلسطين هذا الوجود الإسرائيلي ولكن إسرائيل نشأت بالعنف والقوة، وكان من نتيجة ذلك أن حرم ذلك الشعب من وطنه وتم تشريد أكثر من مليون فلسطيني خارج وطنهم في فلسطين .

ولم تقبل الدول العربية هذا الوجود الإسرائيلي واعتبرت ما قامت به الجماعات الصهيونية المسلحة من استيلاء على السلطة في فلسطين عملاً غير مشروع ، ولقد تدخلت الدول العربية ومن بينها مصر في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، في فلسطين لتأييد حقوق شعب فلسطين .

وعلى الرغم من أن الدول العربية لم تعترف بوجود دولة إسرائيلية في فلسطين فإنها طبقت قواعد الحرب في القتال الذي دار بين الجيوش العربية وبين الجيش الإسرائيلي . . . وذلك على اعتبار أن قواعد الحرب تنطبق على كل أحوال القتال المسلح على نطاق واسع حتى ولو كان يدور بين جماعات لا يتمتع بعضها بوصف الدولة وفقاً لأحكام القانون الدولي^(١) . ولقد ترتب على إبرام هدنة رودس سنة ١٩٤٩ وقف الأعمال الحربية

“ The Law of War” Kunz.

(١) انظر

في المجلة الأمريكية للقانون الدولي أبريل سنة ١٩٥٦ ص ٣١٥ .

بين الدول الموقعة عليها وبين إسرائيل دون أن يؤدي ذلك إلى إنهاء الحرب أو إلى إقامة السلام، وذلك لأن الهدنة توقف أعمال القتال ولكنها لا تعيد السلام^(١).

ولا تزال الدول العربية - على الرغم من كافة التطورات التي مرت بها المشكلة الفلسطينية منذ سنة ١٩٤٨ - لا تعترف بوجود دولة إسرائيل، كما أنها تعتبر نفسها في حالة حرب مع إسرائيل وذلك للأسباب الآتية :

١ - إن إنشاء إسرائيل ظاهرة استعمارية تمثل غزواً مسلحاً لأرض عربية وعدواناً على حقوق الشعب الفلسطيني صاحب السيادة على فلسطين وإنكاراً لحقه في تقرير مصيره، وهو حق أكدته ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة المتعاقبة... هذا بالإضافة إلى ما تمثله إسرائيل من خطر استعماري مستمر على شعوب آسيا وإفريقيا باعتبارها من أدوات الاستعمار الجديد ونتيجة لما تقوم به من عدوان مستمر على الشعوب العربية ولطامعها التوسعية.

وتطالب الدول العربية بتصفية الاستعمار من فلسطين وبتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه، وهي تؤيد كفاح ذلك الشعب لتحرير وطنه، كما تتوقع أن تقوم كل القوى المعادية للاستعمار ببذل المعونة

للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل ضد القوى الاستعمارية المتحالفة مع الصهيونية .

٢- إن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تجاوزت سلطاتها حينما أصدرت ، في سنة ١٩٤٧ ، قرار تقسيم فلسطين متجاهلة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي وحدة أراضيه . . ولقد كان تطبيق هذا المبدأ يقتضي استفتاء سكان فلسطين في مستقبل بلادهم والأخذ بما تقرره الأغلبية . . كما أن الجمعية العامة قد تجاهلت كذلك الأحكام الواردة في وثيقة الانتداب على فلسطين وفي المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التي تنص على وجوب المحافظة على حقوق الجماعات غير اليهودية في فلسطين والتي تقرر أن الهدف من الانتداب هو تحقيق رفاهية الشعوب الموضوعة تحت الانتداب والتي اعترفت للشعوب التي كانت خاضعة للدولة العثمانية بكيانها كأمم مستقلة .

وزيادة على ذلك فإن أجهزة الأمم المتحدة نفسها لم تعمل على تنفيذ قرار التقسيم ، بل على العكس من ذلك تركت المجال لإسرائيل لكي تمارس العنف ولكي تستولي بالقوة على مساحات من فلسطين تزيد كثيراً على المساحات المقررة للدولة اليهودية في قرار التقسيم . . وكذلك لم تقم إسرائيل بتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتصلة بتدويل القدس وبعودة اللاجئين العرب إلى ديارهم في فلسطين . . ومن غير المعقول أن تعطى الأمم المتحدة أهمية بجانب من قراراتها دون الجانب الآخر :

٣ - إن تدخل مجلس الأمن لوقف القتال في فلسطين في سنة ١٩٤٨ ولإبرام هدنة رودس سنة ١٩٤٩ كان مسلكاً يخدم الوجود الإسرائيلي دون مراعاة للحقوق العربية، ومهما قيل عن استناد مجلس الأمن إلى النصوص المتصلة بمسئوليته في حفظ السلم والأمن الدولي وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . . فإن الواقع يبين أن موقف مجلس الأمن أدى إلى تمكين الصهيونية المتحالفة مع الاستعمار من وضع يدها على الجانب الأكبر من الأراضي الفلسطينية بدون سند شرعي مع قيام مجلس الأمن في نفس الوقت بوقف محاولات الدول العربية للدفاع عن الحق الفلسطيني وبهذا أيد مجلس الأمن العدوان وإنكار الحقوق المشروعة للشعوب، وعجز عن إقامة سلام دائم في المنطقة، بل أوجد فيها مصدراً للاضطراب والتهديد المستمر للسلم والأمن الدولي . .

٤ - إنه لا يمكن الاعتراف بوجود سيادة إقليمية لإسرائيل حيث إن الإقليم الخاضع لها غير محدد^(١) . فلقد أهدرت إسرائيل قرار التقسيم واستولت على مناطق خارج الحدود التي أوضحتها ذلك القرار . . أما خطوط الهدنة فهي مجرد خطوط لوقف القتال ولا تعتبر حدوداً دولية بالمعنى المعروف . . أما الادعاء الإسرائيلي بأن سيادة إسرائيل على هذه الحدود استقرت نتيجة للفتح وللتصر العسكري فهو أمر غير مقبول منذ أن تقرر

(١) انظر في قبول إسرائيل في الأمم المتحدة

Briggs "The Law of Nations" سنة ١٩٥٤ ص ٨٩٥ .

في ميثاق الأمم المتحدة مبدأ عدم جواز استعمال القوة في ميدان العلاقات الدولية، وزيادة على ذلك فإن الحرب الفلسطينية لم تنته بعد بل إنها أوقفت بقرارات من مجلس الأمن في سنة ١٩٤٨ ومن الجمعية العامة في ١٩٥٦ .

٥ - إن قبول إسرائيل في الأمم المتحدة بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٤٩ برغم معارضة الدول العربية لا يؤثر في موقف الدول العربية من حيث عدم الاعتراف بها وذلك لأنه من المسلم به في القانون الدولي أن المنظمات الدولية العالمية، وكذلك المؤتمرات الدولية العالمية، والاتفاقات الدولية العالمية، لا قد تجمع بين دول لا يعترف بعضها بالبعض الآخر، أو لا يعترف بعضها بحكومات البعض الآخر . . . كما أنه من الضروري الإشارة إلى أن قرار قبول إسرائيل في الأمم المتحدة أشار إلى تعهدا بتنفيذ قرار الجمعية العامة .

قضية خليج العقبة ومضيق تيران

تدعى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أن خليج العقبة يعتبر مياهاً دولية مفتوحة للملاحة الدولية وأن المضائق الموصلة إليه وأهمها مضيق تيران يجب أن تكون مفتوحة للمرور الحر لسفن جميع الدول . ولقد أعلنت هذه الدول أن ما قامت به الجمهورية العربية المتحدة

ابتداء من ٢٣ مايو ١٩٦٧ من ممارسة لحقوق سيادتها على المياه التابعة لها في خليج العقبة وفي مضيق تيران عملاً غير مشروع .

ولقد جاء هذا الإعلان تأكيداً للمطالبات التي أبدتها إسرائيل بعد العدوان على مصر في سنة ١٩٥٦ والتي أبدتها جون فوستر دالاس ، وزير الخارجية الأمريكية في خطاب أرسله إلى وزير خارجية إسرائيل في ١١/٢/١٩٥٧ .

والادعاءات الإسرائيلية الأمريكية الإنجليزية هي ادعاءات عدوانية تمس سيادة الدول العربية على خليج العقبة وتنهك سيادة الجمهورية العربية المتحدة على مضيق تيران فضلاً عن أنها لا تستند إلى قواعد القانون الدولي المقبولة بصفة عامة من الدول .

ومن الضروري لتوضيح بطلان الادعاءات الإسرائيلية الأمريكية أن نبدأ بشرح قواعد القانون الدولي المتصلة بالخليجان والمضائق ثم نتقل لبيان الوضع القانوني لخليج العقبة ولضيق تيران .

أولاً : وضع الخلجان في القانون الدولي

من المقرر في القانون الدولي أن الدولة تمارس سيادتها على ما يوجد في إقليمها من خلجان وطنية .

وتشمل الخلجان الوطنية نوعين من الخلجان : أولهما خلجان وطنية بالتطبيق للقواعد العامة للقانون الدولي ، والنوع الثاني خلجان وطنية بحكم اعتبارها خلجاناً تاريخية .

(١) القواعد العامة التي تحدد الحاجات الوطنية ^(١)

الخليج الوطني هو الخليج الذي يقع في إقليم دولة واحدة ولا تزيد اتساع الفتحة التي تصله بأعلى البحار على اتساع معين . . . ولقد حدد البعض اتساع فتحة الخليج الوطني بما لا يزيد على ضعف اتساع البحر الإقليمي مع مراعاة أن اتساع البحر الإقليمي وفقاً لهذا الرأي هو ثلاثة أميال بحرية . . . على أن الرأي الراجح ذهب إلى تحديد اتساع فتحة الخليج الوطني بما لا يزيد على عشرة أميال بحرية . على أن بعض الدول توسعت في تحديد فتحة الخليج الوطني بما يزيد على عشرة أميال بحرية مما حدا بمحكمة العدل الدولية إلى أن تقرر في حكمها في قضية المصايد بين النرويج وإنجلترا في سنة ١٩٥١ أن قاعدة العشرة الأميال لا يمكن اعتبارها قاعدة مستقرة من قواعد القانون الدولي ^(٢) .

(١) انظر Bouchez

“The Regime of Bays in International Law” Leyden.

١٩٦٤ ص ١٦ وما بعدها .

(٢) انظر Kobayshi

“The Anglo-Norwegian Fisheries Case and the Law of the Sea” Floridi University Press

١٩٦٥ ص ٢ وما بعدها .

وانظر أيضاً “Crisis in the Law of the Sea” Mac Dougal

Yale Law Journal فبراير سنة ١٩٥٨

ولقد توسعت اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ الخاصة بالبحر الإقليمي والمنطقة المجاورة في تحديد الحاجان الوطنية فقررت المادة السابعة من تلك الاتفاقية أن يكون أقصى حد لاتساع فتحة الخليج الوطنى أربعة وعشرين ميلا . . فإذا كان اتساع الفتحة التى توجد عند المدخل الطبيعى للخليج لا يزيد على أربعة وعشرين ميلا فإنه يُرسم خط عند مدخل الخليج وتكون المياه داخل هذا الخط مياهاً إقليمية داخلية .

أما إذا كان اتساع الفتحة التى توجد عند مدخل الخليج يزيد على أربعة وعشرين ميلا فإنه يُرسم خط داخل الخليج حيث يضيق الاتساع إلى الأربعة والعشرين ميلا وتعتبر المياه داخل هذا الخط مياهاً داخلية .

ولم تتعرض اتفاقية جنيف لوضع الحاجان التى لا تزيد فتحتها التى تصلها بأعلى البحار على أربعة وعشرين ميلا واتى تقع فى أقاليم أكثر من دولة . . وذلك بسبب وجود انقسام فى الرأى حول وضع هذه الخليجان . . . فلقد ذهب البعض إلى اعتبارها خارجاً وطنية تخضع للسيادة المشتركة للدول التى تقع على الخليج ، ومن ثم تكون مياهها مياهاً داخلية تابعة لهذه الدول ، وذهب رأى آخر إلى اعتبار الحاجان الواقعة فى أراضي أكثر من دولة خارجاً دولية وتمارس الدول الواقعة على الخليج سيادتها على ما يدخل فقط فى نطاق بحرهما الإقليمى . . ولقد عجزت لجنة القانون الدولى التابعة للأمم المتحدة عن الوصول إلى اتفاق فى هذا

الشأن . على أن اعتبار الخليجان التي تقع في أراضي أكثر من دولة خارجياً تخضع لسيادة تلك الدول أمر يستلزمه التقدم العلمى والتكنولوجى الذى أدى إلى زيادة مقدرة الدول الساحلية على استغلال ثروات البحار كما أدى إلى زيادة تعرضها للمخاطر التي قد تنشأ نتيجة لدخول السفن الأجنبية المجهزة تجهيزاً حديثاً في الخليجان التي تتغلغل في داخل إقليمها .. كما أن خضوع الخليجان التي تقع في أراضي أكثر من دولة للسيادة المشتركة لهذه الدول أمر سبق أن قرره محكمة العدل الدولية لدول أمريكا الوسطى في حكم أصدرته في سنة ١٩١٧ في النزاع بشأن خليج فونسيكا حيث قررت أن هذا الخليج يخضع للسيادة المشتركة للدول الواقعة عليه وهي السلفادور ونيكاراجوا وهندوراس^(١).

ويترتب على اعتبار الخليج وطنياً أن تكون مياه الخليج مياه داخلية ولا تتمتع سفن الدول الأجنبية بحق المرور البحرى فيها كما يكون للدولة أن تقصر حق الصيد في الخليج على مواطنيها وأن تمارس اختصاصها التشريعى والقضائى والإدارى على السفن والأشخاص الموجودين في الخليج .

(١) وهذا الحكم منشور في المجلة الأمريكية للقانون الدول الجزء الحادى عشر سنة

١٩١٧ ص ٦٧٤ وما بعدها .

(ب) القواعد الخاصة بالخلاجان التاريخية

يجرى العرف الدولى على الاعتراف بسيادة الدولة على بعض الخلاجان على خلاف القواعد السابقة وهى الخلاجان التاريخية . ويطلق اصطلاح الخلاجان التاريخية على بعض الخلاجان التى استمر وضع الدولة أو الدول الساحلية عليها مدة من الزمن دون اعتراض من جانب الدول الأخرى . . كما يتجه العرف الدولى أيضاً إلى إطلاق وصف الخليج التاريخى كذلك على بعض الخلاجان التى تقرر الدولة أو الدول الساحلية إخضاعها لسيادتها إذا ما كانت هناك أسباب جغرافية أو اقتصادية أو استراتيجية تدعو إلى ذلك^(١) .

ولقد أقرت محكمة العدل الدولية فكرة الخلاجان التاريخية فى حكمها فى قضية المصايد سنة ١٩٥١ حينما اعتبرت الخلاجان الترويجية خارجاً تاريخية بغض النظر عن زيادة اتساع فتحة الخليج إلى عشرة أميال وذلك نظراً لخصائص الخلاجان الترويجية التى تتغافل فى داخل شواطئ الترويج بصورة عميقة .

(١) انظر Colombos "International Law of the Sea" لندن

١٩٥٤ ص ٢٩ .

وانظر أيضاً المذكرة المقدمة من سكرتارية الأمم المتحدة بشأن الخلاجان التاريخية سنة

١٩٥٧ .

ومن الثابت وفقاً للعرف الدولي أن مطالبات الدول بشأن اعتبار بعض الخلجان تاريخية وإخضاعها لسيادتها لا يمكن أن تتحول إلى حقوق قانونية إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

- ١ - أن تكون المياه محل المطالبات قريبة من شواطئ الدولة .
 - ٢ - أن تدعى الدولة-السيادة عليها :
 - ٣ - أن يكون هذا الوضع معلوماً للدول الأخرى .
 - ٤ - أن يستمر هذا الوضع مدة مناسبة .
 - ٥ - ألا تعترض الدول الأخرى على هذا الوضع أو أن تقبله صراحة .
- ومن الممكن التمييز بين نوعين من الخلجان التاريخية وفقاً لنظامها القانوني .

١ - الخلجان التاريخية التي تقع في إقليم دولة واحدة

إذا كان الخليج التاريخي يقع في إقليم دولة واحدة فإن مياه الخليج تعتبر مياهاً داخلية خاضعة لسيادة تلك الدولة .

ومن أمثلة ذلك ما يلي ^(١) :

(١) انظر Bouchez المرجع السابق

وانظر "The International Law of Bays" Strol لاهي سنة ١٩٦٣ ص ٢٣١ .

(١) خليج همدسون

وهو يقع في شمال شرق كندا وطوله حوالى ٩٠٠ ميل ويبلغ أقصى اتساع له ٥٢٠ ميلا ؛ ويتصل خليج همدسون بالمحيط الأطلنطى عن طريق مضيق همدسون ، ويتراوح اتساع المضيق المذكور ما بين ٣٨ و ٥٩ ميلا . . ومنذ القرن السابع عشر ظهرت المطالبات الكندية المتعلقة باعتبار خليج همدسون والمضيق الموصل له مياهاً داخلية وتمارس الحكومة الكندية الإشراف على الملاحة وعلى الصيد في الخليج بدون اعتراض من جانب الدول الأخرى .

(ب) خليج بطرس الأكبر

وهو يقع على الحدود الشرقية للاتحاد السوفييتى في مواجهة بحر اليابان ومن أهم الموانى الواقعة عليه ميناء فلاديفستك . ويبلغ اتساع فتحة خليج بطرس الأكبر من رأس تومان حتى رأس نوفوتينى ١٠٨ أميال .

ولقد أعلن الاتحاد السوفييتى في ٢١ يوليو ١٩٥٧ اعتبار خليج بطرس الأكبر خليجاً تاريخياً وقرر أن المياه الموجودة داخل فتحة الخليج تعتبر مياهاً داخلية سوفييتية . . ورفض الاتحاد السوفييتى الاعتراضات التى أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان موضحاً أن الوضع التاريخى

للخليج قد تأكد منذ ١٩٠١ حينما أصدرت روسيا لوائح لتنظيم الصيد فيه (١).

(ج) الخليجان النرويجية

سبق أن أشرنا إلى أن النرويج تعتبر مياه خليجانها مياهاً تاريخية وأن محكمة العدل الدولية أقرتها على ذلك في حكمها الصادر سنة ١٩٥١ :

(د) خليج كانكنال

تعتبر فرنسا خليج كانكنال خليجاً تاريخياً وتمارس السيادة عليه منذ زمن طويل برغم أن فتحته حوالي سبعة أميال :

(هـ) الخليجان الأسترالية

تعتبر أستراليا بعض الخليجان الواقعة في إقليمها خليجاناً تاريخية ومن أمثلتها خليج شارك واتساع فتحته ٤٦ ميلاً .

٢ - الخليجان التاريخية التي تقع في أراضي أكثر من دولة

إذا كانت شواطئ الخليج التاريخي تقع في أراضي أكثر من دولة فإن هذا الخليج يخضع للسيادة المشتركة لهذه الدول ومن أمثلة هذه الخليجان

(١) انظر المذكرات اليابانية السوفيتية المتبادلة في :

“Japanese Annual of International Law” سنة ١٩٥٨ ص ٢١٤ وما بعدها .

خليج فونسيكا الذى يقع فى أراضى كل من سان سلفادور ونيكاراجوا وهندوراس . . . ولقد تأكد الوضع التاريخى لهذا الخليج فى حكم صدر من محكمة العدل لدول أمريكا الوسطى بشأن نزاع قام بين جمهورية سان سلفادور وجمهورية نيكارااجوا بمناسبة منح امتياز من حكومة نيكارااجوا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة قاعدة بحرية فى جزء من الخليج يقع على مقربة من أراضيها وذلك بموجب معاهدة تمت بين الدولتين فى ٥ أغسطس ١٩١٤ ، ولقد جاء فى حكم المحكمة أن خليج فونسيكا يخضع للسيادة المشتركة للدول الواقعة عليه .

ومن أمثلة هذه الحاجان أيضاً خليج جبل طارق الذى تقع عليه أراضٍ تابعة لأسبانيا وأراضى تابعة لمستعمرة جبل طارق . . . وتعارض أسبانيا فى مشروعية الاحتلال البريطانى لصخرة جبل طارق ، وترفض الاعتراف بشرعية وجودها على الخليج . . . على أنه لم يحدث تصادم بين الدولتين بشأن ممارسة السيادة على خليج جبل طارق حيث يمارس كل منهما السيادة عليه بدون تحديد للحدود الفاصلة بين مياه الدولتين .

ثانياً : وضع المضائق فى القانون الدولى

المضائق عبارة عن فتحات طبيعية ضيقة تصل بين بحرين ، ويجب لاعتبار الفتحة مضيقاً ألا يزيد اتساعها على ضعف اتساع البحر الإقليمى . وإذا كان المضيق لا يصل بين جزأين من أعالي البحار فإن القانون،

الدولى لا يفرض بشأنه التزاماً بفتحه للملاحة الدولية ^(١) .

أما إذا كان المضيق يصل بين جزأين من أعالي البحار فلقد أوجد العرف الدولى التزاماً بفتحه للملاحة الدولية حتى ولو كان يقع فى أراضى دولة واحدة . .

وتأكيداً لهذا العرف الدولى المستقر قررت محكمة العدل الدولية فى حكمها فى النزاع بين ألبانيا والمملكة المتحدة بشأن مضيق كورفو الصادر فى سنة ١٩٤٩ ما يلى ^(٢) :

إنه من المقرر بصفة عامة ومن الموافق للعرف الدولى أن الدول تملك فى وقت السلم .حق تمرير سفنها فى المضائق المخصصة للملاحة الدولية والى تربط بين جزأين من أعالي البحار وبدون حاجة للحصول على موافقة من الدول المجاورة للمضيق .

ولقد أقرت المادة ١٦ من اتفاقية جنيف ١٩٥٨ حرية الملاحة فى المضائق الدولية ولكنها خالفت العرف الدولى المستقر كما خالفت حكم محكمة العدل الدولية الدائمة حينما قررت أن حق المرور فى المضائق لا يقتصر على تلك التى تصل بين جزأين من أعالي البحار بل يشمل أيضاً

(١) انظر O'Connell "International Law" لندن سنة ١٩٦٥ جزء ثان

ص ٦٥٢ .

(٢) انظر مطبوعات محكمة العدل الدولية ١٩٤٩ .

حق المرور في المضائق التي تصل بين جزأين من أعالي البحار والتي تكون مستعملة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار وبين المياه الإقليمية التابعة لدولة من الدول. ولقد عارضت مجموعة من الدول من بينها الجمهورية العربية المتحدة هذا الخروج على العرف الدولي المستقر ورفضت الانضمام إلى اتفاقية سنة ١٩٥٨ الخاصة بالبحر الإقليمي والمنطقة المجاورة^(١).

ومن المقرر في العرف الدولي أيضاً أنه في حالة الحرب يكون من حق الدول التي تقع المضائق في إقليمها أن تمارس الرقابة على المرور في المضائق الموجودة في إقليمها . . ومن أمثلة ذلك أن اتفاقية مونترية المبرمة ١٩٣٦ لتنظيم الملاحة في مضائق البوسفور والدردنيل قررت صراحة حق تركيا إذا كانت في حالة حرب أو مهددة بالحرب في أن تشرط أن يكون المرور في المضائق متوقفاً على إرادتها كما أباحت لها تحصين المضائق . كما أنه من الثابت أن إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية مارست الإشراف على مضيق ما-جلان الذي يقع في أمريكا الجنوبية وذلك في خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية .

(١) يقرر الأستاذ Fenwick أن اتفاقية جنيف خالفت حتى ما ذهبت إليه لجنة القانون الدولي فيما يتعلق بتعريف المضيق . . راجع مؤلفه "International Law" نيويورك ١٩٦٥ ص ٤٥٥ .

وراجع في نفس المعنى Baxter

"The Law of International Waterways"

هارفارد سنة ١٩٦٤ ص ١٦٣ .

وزيادة على ذلك فإن الاتفاقية المبرمة بين الدانمرك والسويد في سنة ١٨٣٩ تقصر المرور في المضائق الدانمركية السويدية على وقت السلم :

وتقوم بريطانيا في وقت الحرب بفرض الرقابة على المرور في مضيق جبل طارق على الرغم من أن الاتفاقية المبرمة بينها وبين فرنسا سنة ١٩٠٤ تقرر حرية المرور في ذلك المضيق .

ثالثاً : الوضع القانوني لخليج العقبة

خليج العقبة خليج عربي يخضع للسيادة المشتركة للدول العربية الواقعة عليه ولا يعتبر من أعالي البحار وذلك للأسباب الآتية :

الحجة التاريخية

خليج العقبة خليج تاريخي عربي فلقد مارست الدول العربية سيادتها عليه منذ أقدم العصور وبدون منازعة وذلك في ظل الدولة العربية الموحدة وفي ظل الدول العربية المتعددة .

وحيثما خضعت البلاد العربية للدولة العثمانية في القرن السادس عشر كان من المقرر أن خليج العقبة خليج وطني ، وذلك على اعتبار أنه يقع في إقليم دولة واحدة هي الدولة العثمانية . . وأن الفتحة التي تصله بالبحر

الأحمر فتحة ضيقة لا يزيد اتساعها على تسعة أميال مع العلم بأنه توجد بعض الجزر والصخور في مدخل الخليج تجعل المساحة البحرية الصالحة للملاحة أقل من ذلك بكثير ، وذلك لأن جزيرة تيران تقع على مدخل الخليج والفتحة التي تقع بين تيران وبين الأراضي العربية لا تزيد على أربعة أميال ، وبهذه الفتحة ممران صالحان للملاحة تفصل بينهما مجموعة من الصخور . والممر القريب من الإقليم المصري هو الممر الرئيسي الذي يمكن للسفن الكبيرة الملاحة فيه . . . وتقع جزيرة صنافير في مدخل الخليج على بعد ميلين شرقي تيران ، والمنطقة الواقعة بين صنافير والساحل السعودي بسبب وجود بعض الصخور تجعل الملاحة فيها عسيرة .

وعلى ذلك مارست الدولة العثمانية سيادتها على خليج العقبة حتى الحرب العالمية الأولى ، ثم ورثت الدول العربية بعد انفصالها عن الدولة العثمانية في أعقاب تلك الحرب حقوق السيادة على خليج العقبة ومارستها بصفة مستمرة وبدون منازعة^(١) .

وزيادة على ذلك كانت الدول العربية تحرص على اعتبار مياه خليج العقبة مياهاً داخلية وذلك لأنه يتغلغل في أراضي الدول العربية لمسافة ١٠٠ ميل ، باتساع لا يزيد في أوسع أجزائه على ١٨ ميلاً الأمر الذي يجعل الملاحة فيه بدون رقابة أمراً يمس أمن تلك الدول . . . كما أن

(١) راجع مؤلفنا القانون الدولي العام سنة ١٩٦٦ ص ٣٦٤ .

الدول العربية كانت تنظر إلى خليج العقبة باعتبار أنه ممر له أهميته الكبرى للعالم الإسلامي لأنه الطريق التاريخي للحج إلى بيت الله الحرام .

الحجة الإقليمية

تستغرق المياه الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة وللمملكة العربية السعودية مياه الخليج . . فإن اتساع البحر الإقليمي لكل من هاتين الدولتين هو اثنا عشر ميلاً بحرياً ، في حين لا يزيد اتساع الخليج في أوسع مناطقه على ١٨ ميلاً الأمر الذي يجعل من غير الممكن القول بوجود مياه دولية في هذا الخليج .

عدم الاعتراف بأية سيادة إقليمية لإسرائيل على خابج العقبة

لم يكن لإسرائيل أى وجود على خليج العقبة حتى ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ ، وذلك حينما تمكنت من الاستيلاء بدون وجه حق على ميناء عربى هو ميناء أم رشرش ومن وضع يدها على مساحة فى شمال الخليج طولها خمسة أميال ومن إنشاء ميناء إيلات فيها .

ولقد سبق أن ذكرنا أن الدول العربية لا تعترف بأية سيادة لإسرائيل على الأراضى الفلسطينية التى لا تزال تخضع لسيادة الشعب الفلسطينى صاحب الحق التاريخى فى فلسطين . . ونضيف هنا أنه من الطبيعى ألا تعترف الدول العربية بأية سيادة لإسرائيل على ميناء إيلات أو على

تلك المساحة التي استولت عليها من الأراضي العربية الواقعة على خليج العقبة . . فلقد استولت إسرائيل على هذه المساحة بعد الهدنة العربية الإسرائيلية التي دخلت في دور التنفيذ في ١٨ يوليو سنة ١٩٤٨ وبعد إبرام الهدنة بين مصر وإسرائيل في رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ . إذ أنها استولت عليها في ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ قبيل إبرام الهدنة الأردنية الإسرائيلية منتهكة بذلك أحكام الهدنة الأولى بين الأردن وإسرائيل حيث إن هذه المنطقة الفلسطينية كانت تقيم فيها القوات الأردنية ولقد أثبت وسيط الأمم المتحدة المستر رالف بانس في برقية بعث بها إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٤٨ أن استيلاء إسرائيل على هذه المنطقة من شاطئ خليج العقبة قد تم خلافاً لأحكام الهدنة .

لكل هذه الأسباب لم يكن خليج العقبة في العصور المختلفة ممراً مائياً دولياً . . وكانت الحكومة المصرية بالتفاهم مع الحكومة السعودية تغلق خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية وتفرض إشرافها على الملاحة في الخليج .

رابعاً : الوضع القانوني لمضيق تيران

إن مضيق تيران لا يعتبر مضيقاً دولياً حيث إنه لا يصل بين جزأين من أعالي البحار بل هو يصل بين البحر الأحمر وبين مياه داخلية عربية هي مياه خليج العقبة . . وهذا الحكم متفق مع العرف الدولي بشأن

المضايق ومع حكم محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو سنة ١٩٤٩^(١).

ولقد كانت الحكومة المصرية تفرض دائماً إشرافها ورقابتها على الملاحة في مضيق تيران حيث إن هذا الأمر يدخل في سلطاتها وفقاً للقانون الدولي . . . وكانت الحكومة المصرية بالتفاهم مع السعودية تحتل جزيرتي تيران وصنافير لإحكام الرقابة على مدخل خليج العقبة بواسطة المدفعية الساحلية .

ولقد قامت الحكومة المصرية في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بإرسال منشور إلى شركات الملاحة الأجنبية وإلى البعثات القنصلية تبين فيها الإجراءات المتبعة للملاحة في المياه الإقليمية في مضيق تيران .

وتتلخص هذه الإجراءات في منع السفن الإسرائيلية من المرور في مضيق تيران . . وفي ممارسة إشراف على مرور السفن الأخرى في المضيق للتحقق من جنسيتها ووجهتها وحمولتها ولتتبع وصول مهربات حربية إلى إسرائيل . .

ولقد باشرت سلطتها في الرقابة على المرور إلى خليج العقبة عدة مرات وفي مواجهة سفن من جنسيات مختلفة من بينها إنذار وتفتيش السفينة الدانمركية أندرباسبوى في ١٠ مارس ١٩٥٣ وإيقاف السفينة

(١) انظر مطبوعات محكمة العدل الدولية - ١٩٤٩ .

الإنجليزية هيلكا في ١٠ مارس ١٩٥٣ والتحقق من جنسية السفينة الأمريكية ألبون في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

على أن سابقة السفينة الإنجليزية إمباير روش « Empire Roach » قاطعة في الدلالة على وجود اعتراف دولي لسلطة الحكومة المصرية في الإشراف على الملاحة في مضيق تيران . . فعندما خالفت السفينة المذكورة التعليمات الخاصة بالمرور في مضيق تيران في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ واحتجزتها السلطات المصرية ، تبين من تبادل المذكرات ، بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية في ١٩٥١ ، أن الحكومة البريطانية تقبل زيارة سفنها المتجهة إلى خليج العقبة وتفتيشها بشرط أن تكون سفناً غير حربية .

ولقد رفضت الجمهورية العربية المتحدة ما ذهبت إليه المادة ١٦ من اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ الخاصة بالبحر الإقليمي والمنطقة المجاورة من محاولة لتغيير قواعد القانون الدولي الخاصة بالمضايق . . ومن المعلوم أن هذا النص الذي حاول إسباغ صفة الدولية على المضائق التي تصل جزءاً من أعالي البحار بالمياه الإقليمية التابعة لدولة من الدول — كان الهدف منه معارضة حق الدول العربية في فرض إشراف كامل على مضائق تيران وصنافير بقصد منع الوصول إلى ميناء إيلات الإسرائيلي . . وذلك لأن الدول العربية لا تعتبر مضائق تيران ، وصنافير مضائق دولية حيث إن

خليج العقبة يعتبر مياهاً داخلية عربية^(١).

ومن الممكن للدول العربية أن ترفض النتيجة التي وصلت إليها اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ بشأن المضائق بناء على الأسباب الآتية :

١ - إن المادة ١٦ من الاتفاقية الخاصة بالمضائق لا تعتبر تدويناً للعرف الدولي المستقر ، ومن ثم فهي لا تعبر عن قواعد مقبولة بصفة عامة من الدول . . . وعلى ذلك فإن هذه النصوص لا تلزم إلا الدول التي وافقت عليها ، ولقد امتنعت الجمهورية العربية المتحدة عن الانضمام لتلك الاتفاقية لخروجها على العرف الدولي بقصد محاباة إسرائيل عن طريق استحداثها لقاعدة لا تنطبق إلا على المضائق التي توجد على مدخل خليج العقبة .

٢ - يتبين من مراجعة نصوص المادة ١٦ من الاتفاقية المذكورة أنها تمنع الدول الساحلية من وقف حق المرور البريء في المضائق المستعملة للملاحة الدولية ، ومن الضروري لتطبيق مثل هذا النص أن يكون هناك حق مرور في مضائق مستعملة للملاحة الدولية ثم تقوم الدولة الساحلية بوقف ذلك الحق . . . وليس هذا هو الوضع في مضيق تيران التي لم تكن مستعملة للملاحة الدولية بحرية والتي كانت الجمهورية العربية المتحدة تخضعها لإشرافها .

(١) يقرر Fenwick أن الوضع القانوني لمضيق تيران غير محدد . . . انظر مؤلفه السابق الإشارة إليه . نيويورك سنة ١٩٦٥ ص ٤٥٦ .

ولا يمكن الا-حتجاج بعدم ممارسة -حكومة الجمهورية العربية المتحدة لإشرافها على المضايق منذ العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ -حتى صدر قرارها فى ١٩٦٧/٥/٢٣ بإعادة ذلك الإشراف . . وذلك لأن الجمهورية العربية المتحدة قد أعلنت دائماً استمرار تمسكها بإغلاق خليج العقبة وبفرض الإشراف على مضيق تيران .

ولقد حاولت إسرائيل تأجيل تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى ١٩٥٦/١١/٢ والخاص بإدانتها وبضرورة انسحابها إلى خارج خطوط الهدنة وذلك حتى تحصل على ضمانات من الأمم المتحدة تتعلق بحرية الملاحة فى خليج العقبة وبأن تتولى قوات الطوارئ الدولية التى تقرر تشكيلها المرابطة فى منطقة شرم الشيخ المصرية على مدخل الخليج .

ولقد رفض السكرتير العام للأمم المتحدة إعطاء ضمانات من هذا النوع وقرر فى تقرير رفعه إلى الجمعية العامة بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧ أن القوات الدولية لن تستعمل لغرض فرض أى حل لمشكلة سياسية أو قانونية وإنما تنحصر وظيفتها فى منع وقوع الأعمال الحربية . . وأنه يرفض تعزيز القوات الدولية فى منطقة شرم الشيخ بطريقة تمكنها من كفالة حرية الملاحة فى خليج العقبة .

على أن وزير خارجية الولايات المتحدة أرسل فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ خطاباً إلى بخولدا ماير وزيرة خارجية إسرائيل أيد فيه المزاعم الإسرائيلية

الخاصة بحرية الملاحة في خليج العقبة ومضيق تيران .

ولقد كان من شأن ذلك أن أعلن وزير الخارجية المصرية أمام الجمعية العامة أن تصريحات إسرائيل وبعض مندوبي الدول الأخرى بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية لا يمكن أن يكون لها أي أثر على حقوق مصر الكاملة وأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية يتم من غير قيد أو شرط .

وبهذا تم انسحاب القوات الإسرائيلية بدون الحصول على مزايا من عدوانها على مصر .

٣ - لا يمكن الاحتجاج بما تم أثناء وجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ من عرقلة لممارسة الجمهورية العربية المتحدة لإشرافها على مضيق تيران . . وذلك لأن حكومة الجمهورية العربية المتحدة كانت طوال وجود هذه القوات بعيدة عن المواقع التي يمكنها فيها فرض هذا الإشراف فضلاً عن أن مدة بقاء هذه القوات لم يتجاوز عشر سنوات وهي مدة غير كافية لإنشاء حقوق ملكية في ميدان القانون الدولي . .

وأخيراً فإن القول بغير ذلك يكون معناه أن العدوان الثلاثي على مصر في سنة ١٩٥٦ قد حقق مكاسب للمعتدين وهو أمر غير مقبول وبصفة خاصة لأن الجمعية العامة أدانت ذلك العدوان .

ولهذا فإنه من الطبيعي أن تتولى الجمهورية العربية المتحدة بمجرد

انسحاب قوات الطوارئ الدولية ممارسة الرقابة على المرور في مضيق تيران وبهذا فقط تم تصفية كافة مظاهر العدوان .

٤ - إنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تطبيق المرور البريء في مضيق تيران على السفن الإسرائيلية حيث إنه لا يمكن اعتبار مرور مثل هذه السفن في المضيق الذي يتغلغل في داخل الأراضي العربية مروراً بريئاً نظراً لما قد يترتب عليه من مخاطر على أمن وسلامة واقتصاديات تلك الدول .

٥ - إن الدول العربية ما زالت في حالة حرب مع إسرائيل^(١)، ومن الثابت أن نصوص اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ تتعلق بحالة السلام . أما في حالة الحرب فمن المقرر في العرف الدولي أن الدول الساحلية يكون من حقها مصادرة وغنيمه سفن وأموال العدو كما يكون من حقها تفتيش سفن المحايدین لمنع وصول المهربات الحربية عن طريق المضائق إلى العدو .

ولقد سبق أن بينا أن اتفاقية هدنة رودس ١٩٤٩ ، وإن كانت قد أوقفت القتال بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل ، فإنها لا تعيد السلام لأن السلام لا يعود إلا بإبرام صلح .

ولا يمكن الاستناد إلى قرار مجلس الأمن الصادر في سنة ١٩٥٢

(١) انظر The Law of International Water Ways Baxter

هارفارد ١٩٦٤ .

الذى أوصى باعتبار حالة الحرب بين مصر وإسرائيل منتهية لأن ذلك القرار يعتبر مخالفاً لقواعد القانون الدولي المستقرة المتصلة بآثار الهدنة فضلاً عن أنه عبارة عن توصية غير ملزمة . ولقد بينت الأحداث خطأ تقدير مجلس الأمن فعلى الرغم من الهدنة المذكورة استمرت إسرائيل في عدوانها العسكرى المتكرر على الدول العربية أطراف الهدنة والتي كان أخطرها عدوانها على مصر في ١٩٥٦ بالاشتراك مع إنجلترا وفرنسا .

كما أنه لا يمكن القول بأنه لا مجال بعد إبرام ميثاق الأمم المتحدة للكلام عن حالة الحرب حيث إن ذلك الميثاق يحرم الحرب وذلك لأن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تؤكد مشروعية الحرب الدفاعية ، والدول العربية ومن بينها الجمهورية العربية المتحدة تعتبر حربها مع إسرائيل حرباً دفاعية حيث إنها ملتزمة بحكم ميثاق جامعة الدول العربية بالدفاع عن حقوق شعب فلسطين فضلاً عما يتضمنه الوجود الإسرائيلي من عدوان مستمر على الدول العربية المجاورة لها ، وزيادة على ذلك فإن إسرائيل لم تقم بتنفيذ قرارات الجمعية العامة الصادرة في ١٩٤٧ و ١٩٤٩ والخاصة بتقسيم فلسطين وبتدويل القدس وبعودة اللاجئين العرب إلى وطنهم في فلسطين وتعويضهم .

ومن غير المتفق مع أحكام القانون والتنظيم الدولي مطالبة الدول العربية بتنفيذ شق من قرارات الأمم المتحدة وتجاهل باقي قرارات تلك المنظمة .

٦ - وأخيراً نشير إلى أنه ليس من حق السفن الإسرائيلية دخول

المياه الإقليمية المصرية للجمهورية العربية المتحدة في مضيق تيران أو في خليج العقبة وذلك لأنه من المقرر وفقاً للاتفاق الذي تم في لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية المشتركة في سنة ١٩٥٣ أنه لا يجوز للسفن التابعة لإسرائيل الدخول في المياه الإقليمية المصرية .

خاتمة

يتضح مما تقدم سلامة موقف الجمهورية العربية المتحدة حين قررت في ٢٢/٥/١٩٦٧ فرض الإشراف على المرور في مضيق تيران وممارسة حقوق السيادة على خليج العقبة . أما الادعاءات الإسرائيلية التي تؤيدها الولايات المتحدة فهي تستند كما سبق أن بينا إلى أوضاع واقعية غير مشروعة وعلى نصوص اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ بشأن المضائق وهي نصوص لا تعتبر ملزمة بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ولا تتصل بالعلاقات الحربية القائمة بين الدول العربية وإسرائيل فضلاً عن أنها نصوص قصد منها بصفة أساسية الإضرار بسيادة الدول العربية على خليج العقبة ومضيق تيران لصالح إسرائيل .

ونحن نأمل أن تساعد دراستنا هذه على بيان حكم القانون الدولي في قضية خليج العقبة ومضيق تيران مما يؤدي إلى تبديد الأوهام التي تعمل الدول الاستعمارية على نشرها في محاولة لكسب الحقوق عن طريق العدوان وعن طريق إخفاء الحقائق تحت ستار من دفاع عن مبدأ حرية الملاحة .

خليج العقبة بين القومية العربية والدولية الصهيونية

للدكتور بطرس بطرس غالى

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

إن إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية ، ويظهر مرور البضائع الاستراتيجية إليها عن طريق هذا الخليج ، ولو كانت تلك البضائع تحملها بواخر غير إسرائيلية . . يعتبر قراراً مشروعاً يتمشى مع قواعد القانون الدولى فى رأى الكثرة الغالبة من الدول الإفريقية الآسيوية ، ودول المعسكر الاشتراكى ، على حين أن هذا القرار فى نظر إسرائيل ومجموعة الدول الغربية التى تناصرها ، يعتبر قراراً غير مشروع ، وينخالف قواعد القانون الدولى العام .

ما هى الحجج التى تعتمد عليها الدولة الصهيونية وأعوانها ؟ وما هى الحجج التى تستند إليها الجمهورية العربية المتحدة ويوافق عايتها مؤيدوها ؟ إن الجدل الفقهي الذى يدور حول هذا الموضوع يمكن أن نعرضه مبسطاً ملخصاً فى ثلاث نقاط :

١ - خليج العقبة خليج عربى فى رأينا، ولكنه فى رأى الخصوم خليج

دولى ٥ .

٢ — مضيق تيران مضيق مصرى ، ولكنه فى رأى الخصوم مضيق دولى .

٣ — ليس للسفن الإسرائيلية حق المرور فى المضيق وفى الخليج فى رأينا ، ولها هذا الحق فى رأى الخصوم .
فى هذه النقاط الثلاث تلخص القضية .

النقطة الأولى : المركز القانونى لخليج العقبة .

فى رأى الخصم أن خليج العقبة يعتبر خليجاً دولياً ما دامت تطل عليه أربع دول إحداها إسرائيل ، ويقولون إذا سلمنا أن هذا الخليج كان عربياً فإنه ابتداء من ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ (وهو تاريخ احتلال القوات الإسرائيلية) قد صار جزء منه مملوكاً لإسرائيل ، وهذا مما يغير المركز القانونى لهذا الخليج . ويضيفون إلى ذلك قوهم إن ظاهرة تدويل البحار أو الخليجان ذات سوابق تاريخية متعددة ، ويمثلون فى ذلك بالبحر الأسود الذى كان يعتبر بحيرة عثمانية من سنة ١٤٨٤ حتى سنة ١٧٧٤ ، حينما كانت كل الشواطئ المطلة على هذا البحر خاضعة للسيادة العثمانية . ولكن حين استطاعت الإمبراطورية الروسية أن تبسط سيادتها على جزء من تلك الشواطئ لم يعد بحيرة عثمانية ، بل صار بحراً عثمانياً روسياً فى البداية ، ثم أصبح بحراً دولياً فيما بعد . ويقولون إن هذه الظاهرة نفسها تنطبق على مياه خليج العقبة ، إذ كان خليجاً عثمانياً فى بداية هذا

القرن ، ثم صار دولياً بعد ذلك حينما تعددت الدول صاحبة السيادة التي لها شواطئ عليه .

ويدفع المنطق العربي هذه الحجج بأنه لا يعترف بأية سيادة لإسرائيل على الشواطئ المطلّة على خليج العقبة . وعدم اعتراف الدول العربية بهذه السيادة يستند إلى كثير من النقط ، منها :

١ - الدول العربية لا تعترف ، ولم تعترف ، بقرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ لأن الجمعية العامة ليس لها إلا حق إصدار توصيات ، وهذا القرار هو الذي منح إسرائيل حق الوجود على خليج العقبة .

٢ - لو فرض جدلاً أن الدول العربية رضيت بهذا القرار ، فإن إسرائيل لم تحترمه بل خالفته بأن احتلت أقاليم لم ترد في التقسيم ، وعلى هذا ليس من حق إسرائيل أن تملك بقرار لم تحترمه .

٣ - احتلت إسرائيل منطقة أم شرش بعد إبرام اتفاق الهدنة مع مصر بجزيرة رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقد تم هذا العمل على الرغم من وقف جميع التحركات العسكرية وفقاً لأحكام الهدنة التي فرضها مجلس الأمن ، وعلى هذا المكان أنشأت إسرائيل ميناء إيلات .

وقد يقول الجانب الإسرائيلي إن الأردن قد وافقت على هذا بموجب اتفاق الهدنة المبرم بينهما بعد احتلال منطقة أم شرش بتاريخ ٣ أبريل

سنة ١٩٤٩ . والرد على ذلك أن الخطوط التي تقرر في اتفاقات الهدنة مع إسرائيل إنما هي خطوط عسكرية مؤقتة ليس لها أى قيمة من الناحية القانونية فلا يمكن أن تعتبر حدوداً سياسية دائمة، إلا بعد إبرام معاهدات صلح نهائية تسجل تلك الحدود .

٤ - سابقة تدويل البحر الأسود التي يستند إليها بعض الفقهاء المناصرين للخصوم إنما هي في الواقع حجة للعرب ، وليست حجة عليهم ، ذلك أن البحر الأسود الذي كان بحراً وطنياً عثمانياً لم يصبح بحراً دولياً إلا بعد إبرام معاهدة كوتشوك كاي نارجي بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الروسية سنة ١٧٧٤ ، وقد تلا تلك المعاهدة سلسلة من المعاهدات بين تركيا والدول الأخرى المعنية بالملاحة في البحر الأسود . وما دامت الدول العربية ذات السيادة على خليج العقبة لم تعترف بالوجود الإسرائيلي على الخليج ، ولم تسجل هذا الاعتراف في معاهدة دولية ، فخليج العقبة مياه إقليمية عربية من حق العرب أن يغلقوها في وجه أعدائهم .

النقطة الثانية : المركز القانوني لمضيق تيران

يبلغ اتساع مدخل خليج العقبة بين شبه الجزيرة العربية وبين الإقليم المصري حوالى تسعة أميال ، ولكن تعترض مدخله بعض الجزر والصخور ، وتجعل المساحة الصالحة للملاحة لا تتجاوز أربعة أميال ، وتقع بين

جزيرة تيران وشاطئ الإقليم المصري ، وعلى هذا فمضيق تيران يعتبر كله واقعاً داخل المياه الإقليمية المصرية التي تبلغ اثني عشر (١٢) ميلاً بحرياً وفقاً للقرار الجمهوري الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٨ .

ولكن على الرغم من ذلك ترى إسرائيل وأنصارها ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ، أن مضيق تيران مضيق دولي لأن محكمة العدل الدولية ، في حكمها الذي أصدرته سنة ١٩٥١ في قضية مضيق كورفو ، قد وضعت المعيار الذي يميز المضائق الدولية من غيرها ، وهذا المعيار يقوم على ركنين : الركن الأول أن يكون المضيق موصلاً بين بحرين عامين ، والركن الثاني أن يكون العرف الدولي قد جرى على استعمال هذا المضيق كطريق من طرق الملاحة الدولية ، ويتعسف الخصوم فيقولون إن هذين الركنين يتوافران في مضيق تيران :

أولاً : لأن مضيق تيران في رأيهم يصل بين بحرين عامين ، فالمياه داخل خليج العقبة تكون بحراً عاماً بسبب أن أربع دول تطل عليه ، كما أن مياه البحر الأحمر تكون بحراً عاماً تطل عليه دول متعددة .

ثانياً : يقولون إن العرف الدولي قد تواتر على استعمال مضيق تيران طريقاً من طرق الملاحة الدولية ، وفيما بين سنة ١٩٥٧ حتى الآن مرت به مئات من السفن تنتمي إلى مختلف دول العالم ، ويقولون أيضاً إن الدول البحرية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وإنجلترا قد أعلنت أنها تعتبر

مضيق تيران وخليج العقبة من المياه الدولية .
والحقيقة التي لا تغيب عن أى منصف من رجال القانون الدولى أن
الركنين اللذين حددتهما محكمة العدل الدولية ليكون المضيق دولياً ،
لا يتوافران فى مضيق تيران :

١ - لأن مضيق تيران يربط بين بحر عام هو البحر الأحمر ،
وبحر وطنى هو خليج العقبة .

٢ - الثابت منذ أقدم عصور التاريخ أن مضيق تيران لم يسبق أن
وصف بأنه مضيق دولى . ويضاف إلى هذا أن الخبير الإنجليزى كينيدي
الذى كلفته الأمانة العامة للأمم المتحدة أن يعد قائمة بالمضايق التى تعتبر
ممرات دولية ذكر ثلاثة وثلاثين ممرًا دوليًا ليس بينها مضيق تيران ، وأكثر
من ذلك أنه حين أبرمت اتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بضمان
حرية استعمال قناة السويس البحرية ، والتى تضمنت مبدأ حرية المرور
بها فى المواد : ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، جاءت الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة
تقول : من المتفق عليه أيضاً أن أحكام المواد الأربع المذكورة لا تتعارض
إطلاقاً مع التدابير التى ترى حكومة الإمبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها ،
لكى تضمن بواسطة قواتها الخاصة الدفاع عن ممتلكاتها الواقعة على الجانب
الشرقى من البحر الأحمر (وهذه إشارة صريحة إلى أن خليج العقبة لم
يعتبر من المياه الدولية فى عهد الإمبراطورية العثمانية ، ولا بعدها) .

٣ - لا يجوز الاحتجاج بما حدث فيما بين سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٦٧

لأن تلك الفترة ليست صالحة زمنياً لأن تكون عرفاً دولياً. ويضاف إلى هذا أن الاتفاق الذى انعقد بين الحكومة المصرية ومنظمة الأمم المتحدة بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ الخاص بقوات الطوارئ الدولية لم يؤثر فى الأوضاع فى خليج العقبة ولا فى أى منطقة أخرى ، لأن مهمة تلك القوة مؤقتة ، وقد ذكرت الفقرة السادسة من كتاب الأمين العام للأمم المتحدة إلى وزير خارجية مصر : « على أفراد القوة ، وموظفى الأمم المتحدة الذين يعملون فيها ، أن يراعوا القوانين واللوائح المصرية ، وأن يمتنعوا عن القيام فى مصر بأى نشاط ذى طابع سياسى ، وبأى عمل يتعارض مع الصفة الدولية لواجباتهم ، أو لا يتماشى مع روح هذه الترتيبات » .

٤ - فى جلسة أول مارس سنة ١٩٥٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أعلنت بعض دول ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، أن مضيق تيران وخليج العقبة مياه دولية . ولكن كان ذلك مجرد تصريحات ليس لها أى قيمة قانونية ، بل كما قال وزير خارجية مصر تعقيباً على هذه التصريحات « التصريحات التى قيلت بمناسبة انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية ، لا يمكن أن يكون لها أى أثر أو مساس على كامل حقوق مصر ، أو على مشروعية هذه الحقوق » . بل إن مندوب كندا مستر بيرسون (رئيس وزراء كندا الحالى) بطلب من الجمعية العامة أن تصدر قراراً بتحويل مضيق تيران على أساس سياسى ودى ، دون نظر إلى المركز القانونى للمضيق . ولكن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تأخذ بوجهة النظر

هذه ولم تستجب لها . وحتى لو فرضنا جدلا أن الجمعية العامة كانت قد أصدرت مثل هذا القرار ، فإنه لا قيمة له على الإطلاق من الوجهة القانونية .

النقطة الثالثة : حق المرور البريء

يقول الإسرائيليون فيما يقولون : إذا فرضنا أن مياه خليج العقبة مياه إقليمية عربية ، فالسفن الإسرائيلية حق المرور البريء في هذا الخليج . ومعنى هذا الحق أن للسفن التابعة للدول الأجنبية غير الدول الساحلية في خليج العقبة الحق في أن تمر ما دام مرورها يتسم بالبراءة ، ولا ينطوي على خطر ، أو إهانة للدول الساحلية . ويضيفون أن المرور البريء ليس رخصة تمنح للسفن الأجنبية من جانب سلطات الدول الساحلية ، ولكنه حق ثابت أقره القانون الدولي العام ، والفقرة الأولى من المادة ١٤ من اتفاقية [جينييف المنعقدة في ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨] قد قررت بخصوص البحر الإقليمي أن « للسفن التابعة لكل الدول — الساحلية منها وغير الساحلية — أن تتمتع بحق المرور البريء في البحر الإقليمي في حدود أحكام هذه المواد » ، وتطلب الحكومة الإسرائيلية الاستفادة من هذا الحق لكي تصل بين مينائها وإيلات والبحار العامة . وعززت الحكومة الإسرائيلية طلبها الاستفادة من حق المرور البريء ، بأنها نجحت في أن يضاف إلى الفقرة الرابعة من المادة ١٦ عبارة وضعت لتطبق على مضيق تيران ، وهذه

العبارة هي : « لا يجوز وقف المرور البريء في المضائق التي تستعملها الملاحة الدولية متى كان المضيق يصل بين جزء من البحار العالية وجزء آخر من البحار العالية ، أو بين بحر إقليمي لدولة أجنبية » .

ولكن تلك الأحكام جميعها لا تطبق إلا في حالة العلاقات السامية بين الدول . أما في حالة الحرب ، فإن الدول تفقد الإفادة من حق المرور البريء في المياه الإقليمية للدولة التي هي في حالة حرب . وهذا هو الموضوع بالنسبة إلى السفن الإسرائيلية أو السفن الأجنبية التي تحمل إليها مواد استراتيجية .

وبمعنى آخر : من نتائج حالة الحرب القائمة بين إسرائيل والدول العربية ، وجوب استبعاد حكم الفقرة الرابعة من المادة ١٦ من اتفاقية جنيف .

وقد يتمسك الجانب الإسرائيلي بما يردده دائماً من عدم وجود حالة حرب بينه وبين الدول العربية ، وقد يعزز ادعائه هذا بالنقط الآتية :

١ - اتفاقات الهدنة تتطلب من الأطراف المعنية وقف جميع العمليات الحربية ، وتتضمن تعهدات واضحة بعدم القيام بأعمال عدوانية . وعدم السماح لسفن إسرائيل باستعمال حق المرور البريء يعتبر من العمليات الحربية المخالفة لاتفاقات الهدنة .

٢ - اتفاقيات الهدنة التي أبرمت بين إسرائيل والدول العربية

مخلف عن غيرها من اتفاقيات الهدنة بكونها أبرمت تحت إشراف الأمم المتحدة ، مما يوجب اعتبارها كمعاهدة صلح .

٣ - حالة الحرب هذه بين إسرائيل والبلاد العربية لا تتماشى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي يشترك في عضويتها كل من الدول العربية وإسرائيل. ومن أهداف الميثاق إنماء العلاقات الودية بين الأمم ، وتحقيق التعاون الدولي . . . وما إلى هذا من المبادئ التي لا تتلاءم مع حالة الحرب .

كل هذه الحجج واهية ، ولا يحتاج الرد عليها إلى جهد كبير لأنها تحمل عناصر بطلانها :

أولاً : اتفاقات الهدنة سواء أكانت عامة أم محلية ، دائمة أم مؤقتة ، لا توقف إلا أعمال القتال ، ولكن لا يترتب عليها إنهاء حالة الحرب التي تبقى كما كانت ، كما تبقى حقوق وواجبات الدول المتحاربة فيما بينها ، وبالنسبة إلى الدول المحايلة حتى يتم عقد صلح نهائي . والأمم المتحدة قد أيدت هذه القاعدة صراحة ، وفي قرار ١١ أغسطس سنة ١٩٤٩ الذي اتخذته مجلس الأمن أن « اتفاقات الهدنة تمثل خطوة مهمة نحو إقامة السلام » ومعنى ذلك أنها لا تنهى حالة الحرب ولا تقيم السلام .

ثانياً : الاشتباكات المسلحة المتعددة التي قامت بها إسرائيل ، مثل الهجوم على غزة في ١١ مارس سنة ١٩٥٥ ، والعدوان على شبه جزيرة سيناء

في أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، والعدوان على قرية السموع الأردنية ، والعدوان على سوريا ثم الاستعداد لغزوها أخيراً . . كل هذه الاشتباكات وغيرها تدل على أن حالة الحرب ما زالت قائمة بين إسرائيل والدول العربية من وجهة نظر القانون الدولي .

ثالثاً : الجانب الإسرائيلي أعلن في أكثر من مناسبة أن اتفاقات الهدنة قد فقدت كل قيمتها ، ومن تلك التصريحات ما أذاعه بن جوريون بعد العدوان الإسرائيلي على مصر ، وما صرح به في الإذاعة البريضية في ٦ مارس سنة ١٩٥٧ إذ أعلن أن حكومته لا تعتبر اتفاقات الهدنة مع مصر قائمة .

رابعاً : طالما رفضت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة ، كالقرار الخاص بعودة اللاجئين وتعويضهم ، وتدويل القدس ، وبهذا تخالف مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . .

من كل ذلك يتضح أنه ليس لإسرائيل حق المرور البريء في المياه الإقليمية العربية ، وما فعلته مصر من إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية ، وحظر مرور البضائع الاستراتيجية إليها ، يتمشى مع قواعد القانون الدولي العام ، ومع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

إغلاق خليج العقبة في وجه العدوان الإسرائيلي

للدكتورة عائشة راتب

أستاذة القانون الدولي المساعدة

بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

في أعقاب الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية في اليوم الثامن عشر من مايو ١٩٦٧ تلقى يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة خطاباً عاجلاً بتوقيع محمود رياض وزير خارجية ج . ع . م . ورد فيه :

« تتشرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة بإفادتكم أنها قررت إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية في أراضي الجمهورية العربية المتحدة وفي قطاع غزة رجاء التفضل باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو ترحيل هذه القوات في أقرب وقت. وأنهز هذه الفرصة لأقدم لكم خالص الشكر والاحترام . . . » وبدأت بعد ذلك عملية الاتصالات التنفيذية اللازمة لترحيل هذه القوات التي تجمعت في قطاع غزة بعد أن تسلمت القوات المصرية المتقدمة إلى سيناء كل نقط المراقبة التي كانت تعمل فيها .

وفي ١٩ مايو أصدر يوثانت أمره إلى جنرال ريكي قائد قوات الطوارئ الدولية على خط الحدود المصرية وقطاع غزة بالاستجابة رسمياً لطلب

ج . ع . م . بسحب قوات الطوارئ من على حدودها ومن قطاع غزة ، وهو القرار الذي كان بالفعل واقعاً عملياً على كل خط الحدود بعد أن تقدمت القوات المسلحة المصرية واحتلت كل نقط المراقبة على خط الحدود وأصدرت قيادتها الأمر باعتبار سيناء كلها منطقة محظورة بالنسبة لقوات الطوارئ الدولية بسبب دواعي الأمن . وقد دفع أوثانت للاستجابة إلى هذا الطلب اعتباران هامان :

أولاً : إن ج . ع . م . تملك حق طلب سحب قوات الطوارئ وهذه القوات لا يمكن أن تبقى بغير موافقتها، وما دامت ج . ع . م . سحبت هذه الموافقة بما لها من سيادة على أراضيها فمن المستحيل أن هذه القوات .

ثانياً : إنه هو وحده صاحب الحق - وليس مجلس الأمن ولا الجامعة - في الرد على طلب ج . ع . م . وهو يستطيع بعد اتخاذ أن يخطر به الجمعية العامة .

وفعلًا وفي نفس اليوم أبلغ السكرتير العام الجمعية العامة للأمم المتحدة « انسحاب قوات الطوارئ الدولية من غزة وإنهاء وجودها على خطوط الهد المصرية الإسرائيلية » ، وأشار يوثانت - في تقريره إلى الجمعية العامة - إلى أن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط تثير في نفسه أشد القلق ، ولكنه لم يكن يستطيع أن يتصرف بشكل آخر بعد أن طلبت ج . ع . م .

مسحب هذه القوات . وأوضح في تقريره أنه لم يكن هناك قرار بديل أمامه يمكن اتخاذه وقد وضع في اعتباره وهو يتخذ ، سلطة ج . ع . م . في سيادتها على أراضيها . وأضاف أن إنهاء قوة الطوارئ بعيد حتماً المواجهة المسلحة بين مصر وإسرائيل . وقال يوثانت : « أننى بقدر ما آسف لهذا التطور لا أملك إلا أن أحترم وأن ألتزم بطلب ج . ع . م . ولا أملك أيضاً إلا أن أعبر عن أملى فى أن يمارس الجانبان أقصى الهدوء وضبط النفس فى هذا الموقف حتى لا يصبح محفوذاً بالمخاطر » . ولم يطالب يوثانت الجمعية لعامة باتخاذ أى إجراء مجدد .

وفى ٢٢ مايو أعلن الرئيس عبد الناصر إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية وحظر مرور المواد الاستراتيجية حتى ولو كانت على سفن غير إسرائيلية . وقد أحدث هذا الإعلان رد فعل عنيف من جانب إسرائيل والشعوب الاستعمارية المساندة لها .

ونخليج العقبة يقع فى وسط العالم العربى وهو يكون الذراع الشمالى الشرقى للبحر الأحمر ، ويبلغ عرضه فى أوسع مناطقه ١٧ ميلاً بحرياً ولا يزيد اتساع مدخله على تسعة أميال . ويوجد عند كنفى الخابج عند مدخله فى الجنوب ، أرخبيل صغير يشتمل على حوالى ٣٠ جزيرة صخرية صغيرة كانت تابعة كلها للمملكة العربية السعودية . وهذه الجزر تجعل المنطقة الصالحة للملاحة أقل من ذلك بكثير . وتقع المضائق فى مدخل

الخليج عند التقائه بالبحر الأحمر ، وفي هذه المنطقة تقع جزيرة تيران فتجعل للخليج فتحتين : إحداهما من ناحية الساحل المصرى ويبلغ اتساعها نحو أربعة أميال وبها ممران صالحان للملاحة تفصل بينهما مجموعة من الصخور تزيد من خطورة الملاحة ، ولذلك فإن المضيق الوحيد الذى يستعمل للملاحة هو ممر الأنتربرايس على بعد ١,٣ ميل بحرى تقريباً من شاطئ الجمهورية العربية المتحدة ، وعرضه الصالح للملاحة ٠,٣ من الميل البحرى وبه علامات إرشاد ملاحية ولا يمكن عبوره إلا نهائياً ويمكن للسفن الكبرى المرور فيه . وتقع جزيرة صنافير فى مدخل الخليج على بعد ميلين شرق جزيرة تيران ، والمنطقة الواقعة بين الجزيرتين قليلة الاستعمال ويصدق هذا أيضاً على المنطقة الواقعة بين جزيرة تيران والساحل السعودى بسبب وجود بعض الصخور التى تعوق الملاحة . والممر الصالح للملاحة يقع قرب الساحل المصرى فى منطقة رأس نصرانى وشرم الشيخ . وقد كان خليج العقبة تضمه دولة واحدة لعدة قرون ، وظل خليجاً وطنياً حتى مطلع القرن الحالى . فقد باشر العرب سيادتهم على الخليج بدون منازعة ألف عام . وبعد أن وقع العرب تحت السيطرة التركية سنة ١٥١٧ باشرته الأخيرة بصفتها صاحبة السيادة على البلاد العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ثم استردت الدول العربية سيادتها على الخليج بعد انفصالها عن الدولة العثمانية وباشرت سيادتها عليه حتى الآن . وانتفت بذلك صفة الخليج الوطنى عن خليج العقبة إذ أصبحت شواطئه تضم ثلاث دول هى

المملكة العربية السعودية وشرق الأردن والجمهورية العربية المتحدة . إلا أنه ظل محتفظاً بطابعه التاريخي المحض وتحولت مياهه من مياه وطنية خالصة ، إلى مياه تاريخية تخضع للسيادة المشتركة للدول الثلاث التي ورثت ما كان لتركيا من حقوق دولية. فضلاً عن أن لخليج العقبة أهمية حربية واستراتيجية للعالم العربي تدعو إلى عدم اعتباره من المياه الدولية كما يعتبر ممراً هاماً للحجاج إلى بيت الله الحرام .

وقد كانت الملاحة دائماً في الخليج مقصورة على العرب . حقيقة أن بريطانيا استخدمته للوصول إلى ميناء العقبة ، إلا أن ذلك تم بوصفها الدولة المنتدبة على الأردن . وقد استمر الوضع على هذه الحال حتى قيام حرب فلسطين . فقد حدث عقب عقد الهدنة بين مصر وإسرائيل وقبيل عقد الهدنة بين إسرائيل والأردن أن احتلت قوات إسرائيل قرية « أم شرش » على خليج العقبة (ميناء إيلات الآن) ، مخالفة بذلك نصوص اتفاقية الهدنة .

وتقدمت شرق الأردن بعدة شكاوى إلى وسيط الأمم المتحدة الدكتور رالف بانس الذي قام بإرسال نتيجة ما أجراه من تحقيق في هذا الموضوع في برقية لرئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ من مارس ١٩٤٩ ورد فيها :

“It is clear on the evidence available to me as a result of the investigation by U.N. observers since 7 March that Israel has effectively occupied this area since that date...I am quite convinced

that, other than those at Aqaba, any positions established in this area ... have therefore, been established contrary to the truce of 18 July 1948."

يضاف إلى هذا أن اتفاقية الهدنة الأردنية الإسرائيلية الموقعة في ٣ أبريل سنة ١٩٤٩ والخريطة الملحقة بها لا تشمل على ما يؤيد أن إيلات كانت واقعة في داخل خطوط الهدنة الإسرائيلية . وقد اعترف الإسرائيليون بذلك حين قال رئيس قواتهم في العقبة بأن إسرائيل قد خرقت الهدنة في سبيل تنفيذ مآربها السياسية التي ترمي للحصول على منفذ على البحر الأحمر عن طريق خليج العقبة . وفي ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٢ أعلنت إسرائيل رسمياً أن إيلات أصبحت ميناءً إسرائيلياً .

وعلى أثر ذلك اتفقت السلطات المصرية مع السلطات السعودية على أن تقوم القوات المصرية باحتلال جزيرتي صنافير وتيران وهما اللتان تتحكمان في مدخل الخليج . وأقامت الحكومة المصرية مدافع شاطئية في رأس نصراني تسيطر على مدخل الخليج . وعقب ذلك أعلنت مصلحة الموانئ والمناثري في مصر — بناء على موافقة وزارة الحربية والبحرية — أن منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الموصل ما بين « رأس محمد » و « رأس نصراني » منطقة ممنوعة لا يجوز الملاحة فيها، وذلك في منشور لشركات الملاحة رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٠، وأرسل هذا المنشور لجميع شركات الملاحة وكذلك إلى القنصليات الأجنبية في مصر .

وبعد العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ ، احتلت القوات العسكرية الإسرائيلية منطقة شرم الشيخ ودمرت البطارية الساحلية في رأس نصراني عند انسحابها من هذه المنطقة ورفضت الانسحاب من شبه جزيرة سيناء ومن شرم الشيخ تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ إلا إذا سمح لها بحرية المرور في مضيق تيران وخليج العقبة وقد رفض الأمين العام للأمم المتحدة هذا الشرط وأثبتته في تقريره الذي رفعه إلى الجمعية العامة في ٥ فبراير سنة ١٩٥٧ . وبعد مفاوضات طويلة أعلنت جولدا ماير في اجتماع الجمعية العامة في أول مارس سنة ١٩٥٧ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أكدت لها في مذكرة أرسلتها بتاريخ ١١ / ٢ / ١٩٥٧ أن مضيق تيران وخليج العقبة هما - من وجهة النظر الأمريكية - من المياه الدولية وذلك إلى أن تقرر العكس هيئة قضائية دولية ، وأنها - أي الولايات المتحدة - سوف تمارس - هي ومن ينضم إليها من الدول - حقوقها في الانتفاع بهذه المياه. وأيدت فرنسا الموقف الأمريكي. وبناء على ذلك انسحبت إسرائيل ، غير أن الحكومة المصرية أعلنت في الأمم المتحدة في أول مارس سنة ١٩٥٧ على لسان وزير خارجيتها أن تصريحات إسرائيل والدول الأخرى لا يمكن أن يكون لها أي أثر أو مساس على كامل حقوق مصر أو على تسوية هذه الحقوق وأن انسحاب إسرائيل قد تم بدون قيد أو شرط.

فهل لمصر حق منع وتقييد الملاحة في مضيق تيران ؟ للإجابة عن هذا

السؤال يجب بحث النقاط التالية ومعرفة ما تقضى به القواعد الدولية بخصوصها :

أولاً : البحر الإقليمي والمحيطان .

ثانياً : قوة الطوارئ الدولية .

ثالثاً : طبيعة العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل .

أولاً : البحر الإقليمي والمحيطان

(١) البحر الإقليمي يطلق على الجزء من البحر الذي يجاور إقليم كل دولة وتمتد بالتالي إليه سيادتها . فلكل دولة بحرية تجاه سواحلها مصالح حيوية يجب أن تتولى حمايتها ضد الأخطار التي قد تتعرض لها من البحر . والسواحل حدود الدولة في طريق كل الدول وبالتالي فهي منطقة هجوم محتمل يجب تجهيزها بوسائل دفاعية دائمة ، ولا يكون هذا الدفاع فعالاً إلا إذا سيطرت الدولة على مسافة معينة من المياه المتاخمة لسواحلها . وقد أخذت الدول قديماً بامتداد البحر الإقليمي إلى المدى الذي تستطيع حمايته ولما كانت أقصى نقطة تصل إليها قذيفة المدفع قديماً هي ثلاثة أميال بحرية ، استقرت الدول على الأخذ بمد ثلاثة أميال للبحر الإقليمي . غير أن هذا التحديد لم يكتسب وصف القاعدة القانونية الملزمة إلا باعتباره حداً أدنى ، أما الحد الأقصى لما يمكن اعتباره

بحراً إقليمياً فقد اختلفت عليه الدول، ولا توجد بنصوصه قاعدة دولية ملزمة. فبعض الدول تطالب ببحر إقليمي مداه ستة أميال والبعض الآخر يحدده باثني عشر ميلاً، بل إن دول أمريكا اللاتينية تميل إلى زيادته أكثر من ١٢ ميلاً. ولم يصل مؤتمر عام ١٩٣٠ إلى وضع حد معين كما لم تصل مؤتمرات جنيف ١٩٥٨، ١٩٦٠ إلى الاتفاق على حد ملزم. وبذلك فإن امتداد البحر الإقليمي لكل دولة لم يزل أمراً غير متفق عليه بين الدول. والأمر يجري في شأنه على أن تقوم كل دولة شاطئية بإصدار التشريعات اللازمة التي تحدّد بها - بطريقة انفرادية - مدى امتداد بحرها الإقليمي. وأحكامُ التشريعات الداخلية للدول أعضاء الأمم المتحدة بخصوص البحر الإقليمي لا تزال مختلفة.

وقد اتجهت مصر في أعقاب حرب فلسطين إلى الأخذ بمحد ستة أميال لبحارها الإقليمية (مرسوم ملكي ١٥ يناير ١٩٥١) إلا أنه نتج عن تغير الظروف بعد العدوان الثلاثي أن بدلت مصر سياستها فيما يتعلق بمدى البحر الإقليمي وأصدرت في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٨ القرار الجمهوري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ باحتساب مدى البحر الإقليمي باثني عشر ميلاً بحرياً وأيدت الأخذ بهذا الحد في مؤتمر جنيف الثاني المنعقد سنة ١٩٦٠. كذلك حددت المملكة العربية السعودية بحرها الإقليمي سنة ١٩٥٨ باثني عشر ميلاً.

ويرد على حق الدولة في السيادة على بحرهما الإقليمي قيد حق المرور البريء، ويقصد به الملاحة عبر البحر الإقليمي بقصد اختراق ذلك البحر دون الوصول إلى المياه الداخلية أو بقصد الوصول إلى المياه الداخلية، أو بقصد الخروج من هذه المياه إلى أعالي البحار. ويكون المرور بريئاً إذا كان لا يضر بسلامة أو أمن أو أنظمة الدواة الساحلية. كما يجب أن يتم وفقاً للأوضاع والقيود المقررة في القانون الدولي ومنها إعطاء الدولة الساحلية في حالة الحرب حق مباشرة حقوق المحاربين ومنها وقف مرور سفن الأعداء.

(ب) الخليجان : ويعرف الخليج بالانحراف البين الذي يباغ عمقه عرض مدخله بحيث يضم مياهاً تحيطها الأرض ويشكل أكثر من مجرد تعرجات ساحلية. ولا يعتبر الانحراف بأي حال خليجاً ما لم تكن مساحته مساوية أو تزيد على نصف دائرة يكون قطرها خطاً مرسوماً عبر فم الانحراف.

(المادة ٢ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٦٠).

ويختلف المركز القانوني للخليج تبعاً لكونه داخلياً بأكمله في إقليم دولة واحدة أو كونه في أكثر من دولة. وقد قررت اتفاقية جنيف في الفقرة الرابعة من المادة السابعة اعتبار الخليج وطنياً إذا كانت شواطئه تقع بأكملها في إقليم دولة واحدة ولا تزيد فتحة المدخل الطبيعي للخليج على أربعة

وعشرين ميلاً . واعتبرت المياه الحبيسة داخله ميادياً داخلية أى ميادياً لا يرد على سيادة الدولة فيها أى قيد حتى ولا قيد المرور البرىء . ولم تُخضع اتفاقية جنيف لهذا التحديد الحاجان التاريخية فهى تظل أياً كانت فتحها فى المركز الذى استقرت عليه الأوضاع قبل الاتفاقية، وذلك إما لاعتبارات تتعلق بسلامة الدولة نظراً لتداخل الخليج فى إقليمها بحيث يصبح خطراً عليها باعتباره جزءاً من أعلى البحار وإما لاعتبارات تاريخية ترجع إلى استمرار وضع يد الدولة على الخليج على أنه ملك لها مع إقرار الدول الأخرى بهذا الوضع صراحة أو ضمناً . ولم تتعرض اتفاقية جنيف للخليجان التاريخية بالتحديد أو التعريف وأوصت بأن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه المهمة وأن تحيل على الدول الأعضاء نتيجة دراساتها . أما الخليجان العامة أو الدولية فهى تلك التى تقع فى أراضى دولة واحدة وتزيد فتحها على ٢٤ ميلاً ولم تتعرض اتفاقية جنيف للخليجان التى تقع فى أقاليم أكثر من دولة واقتصرت على تنظيم الخليجان الوطنية . وبالرغم من ذلك فإنها أدخلت نص الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشرة فى الاتفاقية، ويبدو أنها أرادت بها مضيق تيران إذ قررت فيها « لا يوقف المرور البرىء للسفن الأجنبية فى المضائق المستعملة للملاحة الدولية بين جزء من البحر العالى وجزء آخر من البحر العالى أو البحر الإقليمى لدولة أجنبية » .

وإزاء عدم الاتفاق فالوضع أن ينظر إلى ظروف كل خليج . وقد حكمت محكمة دول أمريكا الوسطى في ٩ مارس سنة ١٩١٧ بخصوص خليج فونسيكا الذي يقع على الشاطئ الغربي لأمريكا الوسطى وتحيط به أقاليم دول السلفادور والنيكاراجوا وهوندوراس ، أن هذا الخليج لا يعتبر بحراً عاماً بل يعتبر تحت السيادة المشتركة للدول الثلاث الواقعة عليه ، وأسست حكمها على الاعتبار التاريخية نظراً لأن الخليج ظل تحت سيادة هذه الدول أكثر من ٤٠٠ سنة وعلى أن للدول الثلاث مصالح اقتصادية وتجارية حيوية في الخليج .

ثانياً : وضع قوة الطوارئ الدولية

يتضح من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي قدمه للجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة عن قوة الطوارئ الدولية التي قررت الجمعية العامة إنشاءها في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ على ضوء مبادئ الميثاق ، أن مفهوم إنشاء قوة الطوارئ الدولية يعني أن الجمعية العامة قد أرادت بها أن تكون قوة مؤقتة وأن يرتبط وجودها بالحاجة الناشئة عن النزاع موضوع البحث . ويظهر من هذا التقرير أن الجمعية العامة أرادت أن تحتفظ لنفسها بحق تحديد مهام قوة الطوارئ والأساس القانوني الذي تعمل بموجبه مع مراعاة أن تقرير محل إقامة القوة ومباشرة أعمالها يحدد بموافقة الحكومات المعنية بالأمر . وهذا واضح وصريح بموجب القرار المتخذ بناء على قرار الاتحاد

من أجل السلم فضلاً عن أنه أمر يستلزمه القانون الدولي العام . ولهذا فإنه يلزم لدخول هذه القوات الأراضي المصرية الحصول على موافقة الحكومة المصرية . وليس لهذه القوات حقوق أكثر مما هو ضروري للقيام بوظيفتها في المحافظة على هدوء الحالة أثناء وبعد انسحاب القوات غير المصرية وإضمان تنفيذ الشروط الأخرى لقرار الأمم المتحدة . ولا تزيد ماهية القوة على كونها هيئة مراقبين ، ولكنها ليست بأى حال قوة عسكرية تحكم مؤقتاً الأراضي التي تقيم بها . وذكر التقرير أن شرم الشيخ والجزر المواجهة لها كانت إقليمياً مصرياً أو إقليمياً يخضع لولاية القضاء المصري وأن قرار الجمعية العامة يقضى بانسحاب إسرائيل منها . وأضاف أن التكييف القانوني الدولي لخليج العقبة يجب أن يقرر وفقاً لقواعد القانون الدولي المتعارف عليها حتى يمكن التسليم بثبوت حق المرور البريء عبر مضائق تيران .

وأشار الأمين - في تقريره الذي قدمه في ٢٤ يناير بشأن ما تم في قرار الجمعية العامة بتاريخ ١٩ يناير والذي ردت عليه إسرائيل معلقة انسحابها من شرم الشيخ على إعطائها الضمانات بحرية الملاحة في منطقة تعتبر مياهاً دولية - إلى الشروط اللازم اتخاذها لإعادة السلام وحدودها :

١ - أن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب لا تغير من الوضع القانوني لعملية انتهكت الميثاق .

٢ - يجب ألا تستعمل قواتُ الأمم المتحدة في أعمال يستفيد منها أى طرف سياسياً أو قانونياً كما أنها لا تعتبر قوة احتلال .

٣ - يجب احترام حقوق الأعضاء - في المنظمة - المقررة في الميثاق والاتفاقات الدولية .

وأشار في مذكرته إلى أن عمل إسرائيل الحربي في منطقة خليج العقبة يجب ألا يفرض حلاً للمشكلة كما يتضح من تقرير السكرتير العام في ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ طبقاً لقرار الجمعية العامة في ٢ فبراير سنة ١٩٥٧ ، والذي رد فيه على مذكرة إسرائيل التفسيرية - التي قدمتها في ٤ فبراير - عما إذا كانت مصر قد وافقت على الامتناع عن مزاولة حقوق الدولة المحاربة ، وتساءلت عما إذا كانت قوة الطوارئ الدولية ستعسكر عاجلاً في شرم الشيخ وعلى الضفة الغربية لخليج العقبة كعائق للأعمال العدوانية ، وأن تبقى موزعة هكذا حتى يتفق على وسائل فعالة بين الطرفين لتأكيد الحرية الدائمة للملاحة وتلاشي أعمال الدولة المحاربة في مضائق تيران وخليج العقبة ... إن السكرتير العام أوضح أن موقفه يقوم على اعتراف الجمعية العامة أن التقدم نحو خلق ظروف سلمية في المنطقة يتطلب أولاً الانسحاب التام الإسرائيلي ، وثانياً التدابير المختلفة لمراقبة اتفاقية الهدنة التي تنشئ في مادتها الأولى حق كل طرف في صيانة أمنه والتحرر من خوف الهجوم عليه من قوات الطرف الآخر المسلحة .

ويخلص من ذلك :

١ — أن قوة الطوارئ الدولية ذات طابع مؤقت يتوقف وجودها في الأراضي المصرية على رضا السلطات المصرية .

٢ — أن السكرتير العام رفض الشروط التي وضعتها إسرائيل لتحقيق انسحابها من الأراضي المصرية وبالتالي فإن قوة الطوارئ لا يدخل في سلطاتها ضمان حرية المرور في خليج العقبة .

٣ — أن السكرتير العام قد اعترف بحق الجمهورية العربية المتحدة في صيانة أمنها وسلامتها من أى اعتداء محتمل .

ثالثاً : طبيعة العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل

وتحديدُ العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل من أهم المسائل التي يجب معالجتها هنا ، إذ يترتب على تحديد نوع هذه العلاقة تحديد مدى الحقوق التي يربتها القانون الدولي للجمهورية العربية سواء من الوجهة الداخلية أو من الوجهة الدولية . وقد كان هذا الموضوع محل بحث مجلس الأمن في يوليو سنة ١٩٥١ وفي مارس سنة ١٩٥٤ وفي ديسمبر سنة ١٩٥٤ . فقد ادعى مندوب إسرائيل وأيده في ذلك مندوبو بعض الدول — بأنه لا يجوز لمصر أن تدعى ممارسة الحقوق التي تعجزها حالة الحرب الإيجابية بدعوى أن اتفاقية رودس التي وقعت بين وفد عسكري مصري ووفد عسكري

إسرائيلي تقضى صراحة في المادة الأولى والثانية منها بامتناع الطرفين عن القيام بأي عمل عدواني، وأن وسيط الأمم المتحدة قد فسر اتفاقية الهدنة على هذا الأساس . وبالتالي فالاتفاقية من نوع خاص ينهى حالة الحرب ويمهد لإرجاع السلم بين الأطراف المتعاقدة . وقد دامت الهدنة فعلاً مدة سنتين ونصف السنة عندما عرض النزاع على مجلس الأمن في صيف ١٩٥١ واستمرت خمس سنوات حين عرض النزاع عليه في عام ١٩٥٤ مما يؤكد في نظرهم الطبيعة الدائمة للهدنة وانتفاء حق أى من الأطراف في استعمال قوانين الحرب .

وذهبت وجهة النظر المصرية إلى أن حالة الحرب ما زالت موجودة بين مصر وإسرائيل ، وأن هدنة رودس لم تنه هذه الحالة من حيث القانون ، وأن لمصر طبقاً لحق الدفاع الشرعى عن النفس وحق المحافظة على البقاء أن تتخذ من الإجراءات ما تراه لازماً للمحافظة على أمنها وسلامتها، والهدنة طبقاً لقواعد القانون الدولي العام هي اتفاق مؤقت يعقد بين القوات المتحاربة بقصد وقف القتال الدائر بينهم، وأياً كان شكلها فإن أثرها المباشر هو وقف العمليات الحربية مع الإبقاء على حالة الحرب بين الأطراف إلى أن يتم توقيع صلح نهائى . وذلك طبقاً لما استقر عليه الرأى في الفقه والعرف والعمل الدولي وأحكام المحاكم . أما عن النص الوارد في اتفاقية الهدنة والخاص بعدم جواز استئناف القتال فهو عبارة

عن التزام اتفاق يترتب على مخالفته مسؤولية الدولة المخالفة دولياً، إلا أنه لا يعيد حالة السلام ولا يحرم الدولة من اتخاذ الإجراءات التي تراها للمحافظة على كيانها وسلامتها . يضاف إلى ما سبق أن إسرائيل قامت باحتلال منطقة العوجة المنزوعة السلاح في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥، وبرغم المحاولات المتعددة التي بذلتها السكرتير العام ورؤس مراقبي الهدنة لإخلاء المنطقة من قوات إسرائيل فإن مجهوداتهم لم تلق أى نجاح . وقد أوضح السكرتير العام في تقريره الذى قدمه إلى مجلس الأمن في ٩ مايو سنة ١٩٥٦ بشأن تكليف المجلس في قراره الصادر يوم ١٤ أبريل سنة ١٩٥٦، بدراسة موضوع تنفيذ اتفاقيات الهدنة الأربع وتقديم تقرير عن أهمية منطقة العوجة الاستراتيجية في حشد قوات الهجوم بها من قبل أحد الطرفين ضد الآخر، إيضاحاً يلمح إلى نية العدوان المبيت عند إسرائيل . وهذا فعلاً ما قامت به إسرائيل حين نقضت اتفاقية الهدنة واشتركت في العدوان الثلاثى على مصر وما ورد إثره من إعلان بن جوريون في الكنيست من ضم جزيرة سيناء إلى إسرائيل على أساس الفتح مما يؤكد انقضاء معاهدة رودس . وقد نادى بذلك مندوبو إسرائيل مراراً . وحين باغت الولايات المتحدة مجلس الأمن أن قوات إسرائيل قد اقتحمت الأراضي المصرية مخالفة بذلك اتفاقية الهدنة بينها وبين مصر، طالبت بانهقاد مجلس الأمن على وجه السرعة لبحث « قضية فلسطين » والخطوات الضرورية لوقف العمليات الحربية الإسرائيلية في مصر . كما أوضح مندوبو مصر وقتها أن

العدوان الإسرائيلي ، الذى أعقب الدعوة إلى التعبئة العامة فى إسرائيل هو عمل صريح من أعمال الحرب ، يظهر بجلاء أهداف إسرائيل التوسعية العدوانية . وما يلاحظ هنا أنه لم يترتب على وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية عقد هدنة جديدة بين مصر وإسرائيل وكل ما أشارت به قرارات الأمم المتحدة هو وجوب انسحاب القوات إلى الخطوط التى رسمتها اتفاقية الهدنة .

نخلص من ذلك أن حالة الحرب ما زالت موجودة بين مصر وإسرائيل وبالتالي فإن للجمهورية العربية المتحدة أن تباشر الآثار القانونية التى ترتبها حالة الحرب بين الأطراف أى أن تباشر حقوق المحاربين قبل رعايا وأموال العدو كما أن لها أن تقاتله فى البر والبحر والجو . وينظم القانون الدولى الآثار القانونية التى تنتج عن ذلك . فضلاً عما لها من مطالبة الدول المحايدة بمراعاة واجبات الحياد ومنعهم من اختراق الحصار البحرى أو من عمليات التهريب الحربية أو تقديم أى مساعدات عدائية للعدو . وأهم المبادئ التى يقرها قانون الحرب إعطاء الدولة المحاربة الحق فى تقييد حرية مرور السفن ، ذلك أن مبدأ حرية الملاحة لا يوجد وقت الحرب .

الخلاصة :

من كل ما سبق يتضح أن للجمهورية العربية المتحدة الحق في منع مرور السفن الإسرائيلية في مضيق العقبة استناداً إلى الاعتبارين التاليين :

الاعتبار الأول : أن الممر الصالح للملاحة بين جزيرة تيران والساحل المصري لا تتعدى مساحته ثلاثة أميال فهو يدخل بأكماله في المياه الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة، ويؤيد وجهة النظر المصرية اتجاه عدد كبير من الدول للمطالبة ببحر إقليمي يزيد على ثلاثة أميال . واتفاقية الهدنة تحرم - طبقاً للاتفاق الذي انعقد بين رؤساء الوفود في لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية - مرور السفن الإسرائيلية في المياه الإقليمية المصرية .

كما أن الحلجان التاريخية تعتبر أهلية بغض النظر عن مساحتها ولا يرد على السيادة المشتركة فيها قيد حق المرور البريء - سابقة خليج فونسيكا - وخليج العقبة خليج تاريخي استمرت سيادة الدول العربية عليه خلال قرون عديدة . فحكمه إذن حكم البحر المغلق ومياهه مياه داخلية خاصة بالدول العربية . ووجود إسرائيل على شاطئ العقبة عمل غير مشروع ليس لها فيه أي سند قانوني .

ووجودها فيه عمل عسكري بحت ولا يجوز بتاتاً اعتباره حدوداً ، وبخاصة أن اتفاقية الهدنة الإسرائيلية المصرية تقرر صراحة أن أحكامها

مستوحاة من الاعتبارات العسكرية فقط وأنها لا تحدد حدوداً سياسية أو إقليمية ولا تمس الحقوق والمطالب التي تنتج عن تسوية القضية الفلسطينية تسوية نهائية . والجمهورية العربية لا تعترف بإسرائيل وتعترف بحق شعب فلسطين في السيادة على أقاليمه . يضاف إلى ذلك أن ضمان الولايات المتحدة لإسرائيل حرية المرور في مضيق تيران لا يؤيده القانون أو الواقع ؛ فالولايات المتحدة ليس لها أن تقرر بإرادتها المنفردة اعتباره خابجاً دولياً على حساب الدول العربية . وقد اعترفت إنجائراً من جانبها في خطابات متبادلة بينها وبين الجمهورية العربية في يوليو سنة ١٩٥١ بحقوق الجمهورية العربية المتحدة في فرض الرقابة على المرور في مضائق تيران . كما وضعت محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو معياراً لتمييز المضائق الدولية اشترطت فيه توافر العنصرين التاليين :

- ١ - أن يوصل المضيقُ بين بحرين عامين وهذا الشرط غير متوافر هنا .
- ٢ - استقرارُ العرف على استعمال المضيق كطريق من طرق الملاحة الدولية وهو ما لم يثبت . أما الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشرة من اتفاقية جنيف فلا محل لها هنا أيضاً . إذ أن مضيق تيران يصل بين بحر عام وبين بحر إقليمي خاص بالجمهورية العربية المتحدة ويمتد لمسافة ٩٥ ميلاً بحرياً .

وبلاحظ ان الجمهورية العربية المتحدة لا تمارس حقوق المحارين

في البحار العامة وإنما تطبقها في أقاليمها وموانئها ومياهها الإقليمية، والإجراءات التي تتخذها بهذا الخصوص هي إجراءات وقائية يقتصر تطبيقها على الأقاليم التي تمتد إليها ولايتها وتخضع لمطلق سيادتها .

الاعتبار الثاني : لا يطبق مبدأ حق المرور البريء إلا وقت السلم ووفقاً لقوانين الدولة صاحبة المياه الإقليمية. ويتغير الوضع في حالة الحرب: فمع افتراض أن خليج العقبة خليج دولي، فإن حالة الحرب تعطي الجمهورية العربية المتحدة الحق في اتخاذ الإجراءات التي تراها لازمة للمحافظة على مصالحها وأمنها الداخلي. وقانون الحرب يعطيها كل الحق في إقفال المضائق التي تقع تحت سيطرتها وسيادتها الكاملة في وجه سفن الأعداء بل السفن المحايدة طالما لم تتقيد باللوائح الداخلية التي تضعها السلطات المصرية . والسوابق في العرف الدولي والعمل الدولي على ذلك كثيرة ومتعددة . وقد قامت الدائمك بإغلاق ممراتها المائية الصالحة للملاحة في مضائقها خلال الحرب العالمية الأولى واعتبرت هذا الإجراء من مقتضيات الدفاع . وأغلقت تركيا من جانبها البوغاز التركية في الحرب العالمية الأولى . واعترفت اتفاقيات لندن سنة ١٨٤١ وباريس سنة ١٨٥٦ وبرلين سنة ١٨٧٨ - ومونتريه سنة ١٩٣٦ بحق تركيا في إغلاق بوغازها وقت الحرب برغم أن مضيق الدردنيل والبوسفور يصل فعلاً بين بحرين يعتبران من أعالي البحار . وتقرر المادة الثالثة من اتفاقية مونتريه الموقعة سنة ١٩٣٦ إلزام السفن المارة

بالبواغيز التركية بالوقوف في مكان محدد بجوار مداخلها حتى يمكن إخضاعها للمراقبة الصحية . وتنص المادة الخامسة للسفن التجارية التابعة لدول ليست في حالة حرب مع تركيا الحق في حرية الملاحة كما هو الحال في وقت السلم بشرط ألا تعتمد هذه السفن إلى تقديم العون إلى الأعداء . وتنص المادة السادسة على أن الشروط الخاصة بوقت الحرب يمكن تطبيقها إذا كانت تركيا مهددة بمخطر حرب وشيكة الوقوع . كما قامت إيطاليا بإغلاق مضائق ميسينا لجميع السفن الحربية في الحرب العالمية الأولى برغم أن إيطاليا كانت محايدة .

من ذلك نرى أنه سواء نظرنا إلى مضائق تيران باعتبارها تقفل وراءها مياهاً داخلية أهلية أو باعتبارها ممراً مائتاً دولياً فإن القواعد الدولية تقرر بوضوح حق الجمهورية العربية المتحدة في إقفالها في وجه إسرائيل . وما لا شك فيه أن القرار الصادر بإغلاق الخليج قرار مشروع له أهميته البالغة الخطورة في الميدان الدولي ، وهو قرار ضمنت به مصر سلامة حقوقها وأمنها وحقوق وأمن الأمة العربية . ولا شك أن مصر في حل من اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للدفاع عن أمنها وسلامتها طبقاً لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة إذا ما حاولت إسرائيل والقوى المساندة لها التحضير لأعمال عدوانية جديدة على حقوق الشعب العربي وسلامة الدول العربية ، والمادة ٥١ تعطي للدول الأعضاء الحق ، فرادى أو جماعات ، في الدفاع الشرعى عن نفسها في حالة وقوع العدوان .

والعدوان الإسرائيلي وجد في الماضي ويوجد في الحاضر وسيوجد
المستقبل طالما ظلت إسرائيل وطالما سندتها الدول الغربية . والأمم المتحدة
لم تستطع أن تردع إسرائيل حتى الآن ، وظلت قرارات الأمم المتحدة
بفروعها - مجلس الأمن والجمعية العامة - الموجهة لإسرائيل حبراً على ورق
حتى الآن . ولهذا فليس أمامنا إلا الدفاع عن حقوقنا بكل الطرق الممكنة
ونحن في هذه الجالة نقوم بعمل مشروع لا يجرمه ميثاق الأمم المتحدة :

قرارات

ندوة قضية خليج العقبة

التي نظمتها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع
بالاشتراك مع كلية حقوق القاهرة وكلية حقوق عين شمس وكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية

وبعد مناقشات جرت واشترك فيها السيد عصام الدين حسونة وزير
العدل والسفير حافظ أبو الشهود مدير المعهد الدبلوماسى بوزارة الخارجية
وبعض رجال القانون والقضاء ، تحدث الدكتور جمال الدين العطافى
السكرتير العام للجمعية فقال :

قبل أن أعرض على حضراتكم مشروع القرارات أود أن اخبركم بأن
الأستاذ سعيد خيال عضو الجمعية قد سافر صباح اليوم إلى بروكسل
يحمل تقارير ندوتكم هذه باللغات الأجنبية ليتقابل المسئولين فى اتحاد
القانونيين الديمقراطيين وفى مجلس السلام العالمى ، وأبنا سنعمل فى هذه
الجمعية على أن تنشر التقارير المقدمة والقرارات التى توافقون عليها على
أوسع نطاق لإنارة الطريق للرأى العام العالمى المنصف وفيما يلى مشروع
القرارات :

بعد الاستماع إلى آراء خبراء القانون الدولى وإلى المناقشات التى جرت فى هذه الندوة المنعقدة فى يوم الاثنين ٢٩ مايو سنة ١٩٦٧ ...
يقرر المشتركون فيها :

أولاً : خليج العقبة خليج يخضع لسيادة عربية

- ١ - فلقد مارست الدول العربية سيادتها على هذا الخليج بدون منازعة على مر العصور .
- ٢ - تستغرق المياه الإقليمية للدول العربية من شواطئها كل مياه الخليج .
- ٣ - وجود إسرائيل على ميناء إيلات أمر غير مشروع ومخالف لاتفاقية الهدنة العامة .

ثانياً : حقوق السيادة للجمهورية العربية المتحدة على مضيق تيران

- يخضع مضيق تيران لسيادة الجمهورية العربية المتحدة لأنه :
- ١ - لا يتجاوز اتساع المضيق ثلاثة أميال وهى مسافة تدخل ضمن البحر الإقليمى بإجماع الآراء .
 - ٢ - لا تنطبق القواعد الخاصة بالمضايق الدولية على مضيق تيران لأنه لا يصل بين جزأين من أعالي البحار .

٣ - لا تلتزم الجمهورية العربية المتحدة بما ورد في اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ بشأن المضائق ، لمخالفتها للعرف الدولي فضلاً عن أن الجمهورية العربية المتحدة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية .

ثالثاً : حظر مرور السفن الإسرائيلية في مضيق تيران، ومصادرة المهربات الحربية لإسرائيل على ظهر سفن محايدة

للجمهورية العربية المتحدة الحق في استعمال حقوق المحاربين في مضيق تيران في منع مرور السفن الإسرائيلية في المضيق ، ومصادرة المهربات الحربية لإسرائيل على ظهر سفن محايدة :

- ١ - حالة الحرب مع إسرائيل مستمرة ولم ينهها إبرام الهدنة .
- ٢ - تقضى قواعد الهدنة بعدم جواز مرور سفن إسرائيلية في المياه الإقليمية المصرية .

٣ - لا يمكن الاعتداد بما تم من مرور للسفن الإسرائيلية والمهربات في مضيق تيران بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ ، نظراً لأن العدوان لا يفيد في اكتساب حقوق للسيادة، وبصفة خاصة لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة أدانت إسرائيل ورفضت أن يكون انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية مشروطاً باستعمالها لخليج العقبة .

وبناء على ذلك يؤكد المجتمعون مشروعية القرار الذي أصدرته حكومة

الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ مايو ١٩٦٧ واتفاقه مع أحكام القانون الدولي. ويعلنون أن كل ما يردده العدو إسرائيل والدول الاستعمارية المتآمرة معه عن حرية الملاحة ليس إلا واجهة زائفة لتمكينها من مواصلة عدوانها .

رابعاً : يعلن المجتمعون تمسكهم بعدم مشروعية الوجود الإسرائيلي في فلسطين الذي بنى على الاغتصاب والعدوان وانتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات جمعياتها العامة . ويقررون أن وجود إسرائيل يمثل خطراً استعمارياً على الأمن في الشرق الأوسط .

خامساً : يعلن المجتمعون أن حقوق شعب فلسطين حقوق أبدية لا يجوز المساس بها ويؤيدون كفاح الشعب الفلسطيني المسلح لتحرير وطنه ولممارسة حقه في تقرير مصيره .

سادساً : يحيي المجتمعون الموقف البطولي الحاسم الذي وقفه زعيم الأمة العربية جمال عبد الناصر محافظة على حقوق الشعب العربي ودفاعاً عن كيانه وأمنه .

سابعاً : تداع هذه القرارات على كافة المستويات العالمية إعلاماً للرأي العام العالمي .

مطابع مؤسسة الازهرام

هذا الكتاب إهداء من
مكتبة يوسف درويش

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

١٦ شارع رمسيس — القاهرة

تأسست في ٨ أبريل ١٩٠٩ وأعيدت شهرها برقم ٥٩٢ في ٢٩ يناير ١٩٦٧
وغرضها العمل في ميدان البحوث النظرية والعملية المتعلقة بالعلوم
الاقتصادية والاجتماعية والقانونية .

مجلس الإدارة

دكتور محمد حلمي مراد
دكتور محمد زكي شافعي
دكتور جمال العطيفي
دكتور عبد الرازق محمد حسن

الرئيس بالنيابة
نائب الرئيس
السكرتير العام
أمين الصندوق

الأعضاء :

الدكتور عبد الحكيم الرفاعي
الدكتور جابر جاد عبد الرحمن
الدكتور السعيد مصطفى السعيد
الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعي
الاستاذ عمر حافظ شريف
الدكتور سليمان محمد سليمان الطماوي
الدكتور علي احمد راشد
الاستاذ علي احمد الشافعي
الدكتور زكي محمود شبانه
الدكتور عبد السلام بليغ
الدكتور احمد زكي بدوي
السكرتير الفني : المستشار محمود حافظ غانم

مطابع مؤسسة الاهرام



0545019